

تقرير معلومات (10)

الترانسفير (طرد الفلسطينيين)
في الفكر والممارسات الإسرائيلية

إعداد

قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

تقرير معلومات
(10)



الــتــرانــســفــيــر
(طرد الفلسطينيين)
في الفكر والممارسات الإسرائيلية



قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان

Information Report (10)

The Transfer (The Expulsion of the Palestinians) in the Israeli Thought &Practices

Prepared By:

Information Department, Al-Zaytouna Centre

Editor:

Dr. Mohsen Moh'd Saleh

Deputy Editor:

Abdul-Hameed al-Kayyali

Managing Editor:

Rabie el-Dannan

2009 م – 1430 هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-500-35-5

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب: 14-5034، بيروت – لبنان

تلفون: 44 36 80 1 961+

تلفاكس: 43 36 80 1 961+

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف

مروة غلاييني

طباعة

Golden Vision sarl +961 1 820434

فهرس المحتويات

المقدمة

يتفق قياديو الدولة العبرية والأكاديميون فيها، بعيداً عن انتماءاتهم الحزبية والسياسية، على أن الخطر الديموغرافي هو أحد العوامل التي تهدد وجود "إسرائيل"، ذات الأغلبية اليهودية، ومستقبلها في منطقة الشرق الأوسط. ومن هنا طُرحت فكرة الترانسفير أو طرد الفلسطينيين من وطنهم بوصفها حلاً للخطر الديموغرافي أو المشكلة السكانية منذ نشأة الحركة الصهيونية، ومن ثم وجدت طريقها إلى التطبيق في السلوك الإسرائيلي منذ سنة 1948.

يُلقي الخطر الديموغرافي الفلسطيني، حسب التوصيف الإسرائيلي، بظلاله على السياسة الإسرائيلية في تعاملها مع الفلسطينيين في "إسرائيل" وفي الضفة الغربية وغزة. كما يشكل واقعاً يومياً ضاغطاً على مؤسسات صناعة القرار الإسرائيلية، فيما يتعلق بالحدود الدائمة للدولة العبرية، ومطالبة الفلسطينيين، على الدوام، الاعتراف بـ"إسرائيل" بوصفها دولة يهودية.

وانطلاقاً من أهمية الموضوع، اختار قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة أن يخصص إصداره العاشر من سلسلة تقارير المعلومات لتناول عملية طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسات الإسرائيلية.

يسلط هذا التقرير الضوء على مسألة طرد الفلسطينيين في عهد مؤسس الحركة الصهيونية، ثيودور هرتزل Theodor Herzl، ثم يعرض عملية طرد الفلسطينيين إبان قيام "إسرائيل" سنة 1948، وبعد حرب حزيران/ يونيو 1967. ويوضح رؤية أهم الأحزاب الإسرائيلية "للتهديد الديموغرافي الفلسطيني" أو طرد الفلسطينيين بوصفه حلاً لهذا التهديد، كما يتناول طرح الأوساط الأكاديمية والدينية في "إسرائيل" لهذه المسألة. ثم يتعرض التقرير لوثيقة جنيف، ورؤيتها لقضية اللاجئين الفلسطينيين، كما يتحدث عن مفاوضات التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، مبرزاً أهم المواقف والمخططات الإسرائيلية الداعية والداعمة لفكرة تبادل الأراضي والسكان، للتخلص من فلسطينيي 48 بوصفهم "خطراً" ديموغرافياً يهدد يهودية "إسرائيل".



أولاً: طرد الفلسطينيين في الفكر الصهيوني قبل قيام "إسرائيل"

1. ثيودور هرتزل وإسرائيل زانجويل:

انبثقت فكرة الترانسفير أو طرد الشعب العربي الفلسطيني من وطنه من الحركة الصهيونية، ورافقت هذه الفكرة تطور المشروع الصهيوني في فلسطين، منذ نهاية القرن الـ 19 وحتى يومنا هذا. وقد دأبت الحركة الصهيونية على تنفيذ أهدافها في فلسطين ضمن رؤية تتجاهل رسمياً ولفظياً وجود الفلسطينيين، وتسعى عملياً وبصورة غير رسمية إلى طرد هذا الشعب.

لقد صدرت دعوات إلى طرد العرب من فلسطين من قبل زعماء صهاينة بارزين في الكتابات الصهيونية المبكرة، فقد كتب مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتزل، في يومياته في 1895/6/12، حول موقف الحركة الصهيونية من الفلسطينيين:

> عندما نحتل الأرض سنجلب منافع فورية إلى الدولة التي تستقبلنا. علينا أن نستولي وبصورة لطيفة، على الملكية الخاصة في الأراضي التي تخطط لنا. سنسعى لتهجير السكان المعدمين عبر الحدود من خلال تدبير الوظائف لهم في بلاد الانتقال، لكننا سنمنعهم من القيام بأي عمل في بلدنا. إن الأصحاب سيلتحقون بنا. وعمليتا الاستيلاء على الملكية وترحيل الفقراء ينبغي أن تجريا معاً بصورة متكتمة وحذرة. دع أصحاب الأملاك الثابتة يعتقدون أنهم يخدعوننا وأنهم يبيعوننا أشياء بأسعار تفوق كثيراً قيمتها الحقيقية، أما نحن فلن نبيعهم في المقابل أي شيء[1].

كما سعى هرتزل لدى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، وعرض عليه قرضاً من اليهود يبلغ 20 مليون جنيه إسترليني، مقابل تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنح اليهود قطعة أرض يقيمون عليها حكماً ذاتياً. وأشار هرتزل إلى أن فلسطين هي الوطن التاريخي لليهود، بقوله: "يصدر جلالته دعوة كريمة إلى اليهود للعودة إلى أرض

آبائهم. سيكون لهذه الدعوة قوة القانون وتبلغ الدول بها مسبقاً"[2]. غير أن محاولة هرتزل باءت بالفشل.

كما روج المفكر الصهيوني البريطاني إسرائيل زانجويل Israel Zangwill للشعار الذي طرحه اللورد البريطاني شافتسبري Lord Shaftesbury، والقائل إن فلسطين "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"[3]. وأكد في كتاباته الأولى سنة 1917، على ضرورة طرد العرب وترحيلهم، وقال: "يجب ألا يسمح للعرب أن يحولوا دون تحقيق المشروع الصهيوني؛ ولذا لا بدّ من إقناعهم بالهجرة الجماعية، أليست لهم بلاد العرب كلها، ليس ثمة من سبب خاص يحمل العرب على التشبث بهذه الكيلومترات القليلة، فهم بدو رحّل يطوون خيامهم وينسلون في صمت وينتقلون من مكان لآخر"[4].

وادّعى القيادي في الحركة الصهيونية حاييم وايزمن Chaim Weizmann، أن "هناك بلد صدف أن اسمه فلسطين، بلد بلا شعب، ومن ناحية أخرى، يوجد هناك الشعب اليهودي وهو بلا أرض. أي شيء يبدو أكثر ضرورة، من إيجاد الجوهرة المناسبة للخاتم المناسب لتوحيد هذا الشعب مع ذلك الوطن؟"[5].

2. نحمان سيركين وبير بورخوف:

لم يقتصر الموقف الصهيوني المعادي، والمنادي بطرد العرب، على هرتزل وزانجويل، بل امتد ليشمل التيار الصهيوني اليساري. فقد نشر نحمان سيركين Nahman Syrkin، سنة 1898، كتيِّباً بعنوان "المسألة اليهودية ودولة اليهود الاشتراكية"، اقترح فيه ترحيل العرب الفلسطينيين إلى الدول المجاورة. وطالب الصهيونيين بالاتصال بالشعوب المضطهدة الخاضعة لحكم الأتراك والتعاون معها للتحرر من نيرهم. وبعد التخلص من حكم الأتراك "يجري تبادل سكان بطرق سلمية، من خلال تقسيم البلاد على أسس قومية. وأرض إسرائيل غير المزدحمة بالسكان، التي يشكل اليهود فيها حوالي عشرة بالمائة من سكانها، يجب أن تفرغ لهم".

كما شاطر بير بورخوف Ber Borochov، القطب الآخر الذي بلور التيار الصهيوني اليساري، سيركين الرأي في استهتاره بالفلسطينيين العرب وإنكار حقوقهم القومية في فلسطين. ففي سنة 1906 نشر بورخوف أربع مقالات بعنوان "منهاجنا"، أسهمت في تطوير الأسس النظرية لما يطلق عليه "الصهيونية الاشتراكية". وإن كان بورخوف لم يطالب بطرد الفلسطينيين، كما فعل زميله، فإنه استهتر بهم و"غيبهم" عن فلسطين وعن حقوقهم القومية فيها. فالفلسطينيون، في اعتقاد بورخوف، "لن يقاوموا المشروع الصهيوني"، لأنه "ينقصهم أي طابع اقتصادي وحضاري مستقل، وهم منشقون ومفتتون... ولا يشكلون شعباً". علاوةً على ذلك، فإنهم "يكيّفون أنفسهم بسهولة كبيرة، وبسرعة، مع حضارة أكثر تقدماً من حضارتهم قد تأتي من الخارج". واستخلص بورخوف أن الفلسطينيين، مع مرور الزمن، سينصهرون اقتصادياً وحضارياً في المستوطنين الصهيونيين، وبالتالي لن تكون مشكلة عربية داخل الدولة اليهودية العتيدة[6].

3. ماكس نوردو:

وفي أعقاب صدور وعد بلفور سنة 1917، تعزز موقف الحركة الصهيونية، حيث نصّ الوعد على إنشاء "وطن قومي" لليهود في فلسطين، وتجاهل الحقوق القومية للشعب الفلسطيني، الذي كان يشكل الغالبية الساحقة من السكان. فقد نادى ماكس نوردو Max Nordau في المؤتمر الصهيوني الذي انعقد في لندن سنة 1920، بضرورة هجرة نصف مليون يهودي من شرق أوروبا إلى فلسطين لدعم الحركة الاستيطانية اليهودية في فلسطين وليصبح اليهود فيها هم الأغلبية، عندها يمكن تحقيق ما ورد في تصريح بلفور. وكان نوردو ذا نفوذ واسع في الحركة الصهيونية وساعد هرتزل الأيمن، وأول من صاغ موقف الصهيونية من العرب الفلسطينيين[7].

4. زئيف جابوتينسكي:

وضع نوردو عدداً من المبادئ الأساسية، التي تلقفها وطورها، فيما بعد، زئيف (فلاديمير) جابوتينسكي Ze'ev (Vladimir) Jabotinsky، مؤسس الحركة التصحيحية الصهيونية؛ وكان جابوتينسكي من الداعين والمشجعين لتنفيذ عمليات هجرة غير شرعية لليهود نحو فلسطين ابتداءاً من سنة 1932. وتوصل جابوتينسكي إلى قناعة بأن مصير الصهيونية مرتبط إلى حدّ كبير بمسألة "تحرير فلسطين من أيدي الأتراك"، وأنه من الضروري الإسهام في المجهود الحربي لتحقيق هذه الغاية إلى جانب الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى. وتبنى جابوتينسكي خط هرتزل في الفكر الصهيوني الداعي إلى تحضير الظروف السياسية لكل عملية استيطانية، وأخذ ينادي إلى توضيح صريح للهدف الصهيوني، وتبنى أيضاً شعار "ضفتي الأردن"، الذي يطالب بإنشاء دولة يهودية ليس فقط في فلسطين، بل في شرق الأردن أيضاً[8]. وفي شهادته أمام لجنة التحقيق الملكية البريطانية British Royal Commission سنة 1937، حول ترحيل الفلسطينيين، قال جابوتينسكي:

> لقد أبلغتكم أنه لن يكون هناك أي طرد للعرب، وبالعكس فإن فلسطين المؤلفة من ضفتي نهر الأردن يجب أن تستوعب العرب ونسلهم وعدة ملايين من اليهود، ما لا أنكر في تلك العملية هو أن عرب فلسطين سوف يصبحون أقلية فيها. أما ما لا أقره وأفهمه فهو أن يكون ذلك شيئاً صعباً، إنه ليس صعباً على جنس وأمة لها عدة دول قومية الآن وعدد آخر من الدول القومية في المستقبل. إن جزءاً واحداً وفرعاً واحداً من هذا الجنس سوف يضطر للعيش في بلدان عربية أخرى[9].

وذكر جابوتينسكي في مقال كتبه سنة 1923، بعنوان "الجدار الحديدي: نحن والعرب"، أن الهدف الذي لن يحيد عنه هو تحويل فلسطين إلى دولة بأغلبية يهودية، وأن هذا الهدف هو سلمي، أما الوسيلة فليست سلمية، وأن استخدام العنف لن يكون

بسبب موقف الصهيونية تجاه العرب وإنما بسبب موقف العرب تجاه الصهيونية. فالعرب سوف يقاومون بالضرورة "الاستعمار والاستيطان الصهيوني". وأشار إلى أن:

> قبول العرب الطوعي [للمشروع الصهيوني] مستحيل. استطراداً فإن على الذين يعتقدون بأن التفاهم مع السكان الأصليين [أي العرب] هو شرط من شروط تحقيق المشروع الصهيوني، عليهم أن يتخلوا عن الصهيونية. الاستعمار الصهيوني، حتى في أضيق أشكاله، لا يتحقق إلا ضدّ إرادة السكان الأصليين. هذا الاستعمار لن يستمر ولن يتطور إلا في ظل حماية قوة مستقلة عن هؤلاء السكان، من خلال جدار حديدي لا يستطيع السكان الأصليون اختراقه. هذه هي باختصار سياستنا تجاه العرب. أي صياغة أخرى لا تعدو أن تكون نفاقاً[10].

وشرع جابوتينسكي، من أجل تحقيق هدفه، بإقامة علاقات مع حكومات أوروبية، مثل بولندا، من أجل تشجيع عمليات التخلص من اليهود فيها بهدف تقوية وتعميق هجرتهم إلى فلسطين. وكان مخططه يشمل عمليات تهجير منظمة لمليون ونصف المليون يهودي من الدول الأوروبية الشرقية إلى فلسطين[11].

5. خطة حاييم وايزمن 1930:

في سنة 1930 خطا حاييم وايزمن، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، خطوة أبعد في المسعى الصهيوني لإيجاد "حل جذري" لمشكلتي "الأرض" و"السكان العرب"؛ حيث تقدم بخطة لترحيل العرب، عرضت على وزارة المستعمرات. واقترح وايزمن في خطته أن يُمنح قرض قدره مليون ليرة فلسطينية، يجمع من أصحاب رؤوس الأموال اليهود، من أجل توطين جماعات الفلاحين الفلسطينيين في إمارة الأمير عبد الله في شرق الأردن[12].

6. الإجماع الصهيوني على طرد الفلسطينيين (1937-1948):

بين سنتي 1937 و1948، صيغت وقدمت عدة خطط ترحيل صهيونية، منها: خطة سوسكين Soskin للترحيل القسري (1937)، وخطة يوسف وايتز Yosef Weitz للترحيل (كانون الأول/ ديسمبر 1937) وخطة بونيه Bonnet (تموز/ يوليو 1938)، وخطة روبين Ruppin (حزيران/ يونيو 1938)، وخطة الجزيرة al-Jazirah (1938-1942)، وخطة إدوارد نورمان Edward Norman للترحيل إلى العراق (1934-1948)، وخطة بن حورين Ben-Horin (1933-1938)، وخطة يوسف شختمان Joseph Schechtman للترحيل القسري (1948). وفي أثناء الفترة نفسها ألفت ثلاث "لجان ترحيل" أنيط بها مهمة مناقشة وتصميم الطرق العملية لترويج خطط الترحيل؛ اللجنة الأولى والثانية ألفتهما الوكالة اليهودية (1937-1948)، أما اللجنة الثالثة فقد ألفتها الحكومة الإسرائيلية سنة 1948[13].

وفي هذا السياق ادعى ديفيد بن جوريون David Ben-Gurion: أن "بند الترحيل، حسب اعتقادي، أهم من جميع مطالبنا لزيادة المساحة... وإذا لم يكن بإمكاننا إخراج العرب من بين ظهرانينا الآن ونقلهم إلى مناطق عربية، الأمر الذي تقترحه لجنة ملكية بريطانية، فإنه لن يكون بمقدورنا القيام بذلك بسهولة (هذا إذا أمكننا القيام بذلك أصلاً) بعد إنشاء الدولة، عندما يكون كل العالم المعادي لنا ينظر إلينا بسبع عيون، لمراقبة تصرّفنا نحن تجاه أقليتنا".

وشارك بيرل كتسنلسون Berl Katznelson، منظّر اليسار الصهيوني، بن جوريون الرأي في موقفه من طرد الفلسطينيين. وذكر، في اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، أن "مسألة الترحيل أثارت نقاشاً حادّاً لدينا، هل هو مسموح أم ممنوع؟ ضميري مرتاح جداً. جار بعيد خير من عدو قريب. هم لن يخسروا عند نقلهم، ونحن، بالتأكيد، لن نخسر. فإن هذا الأمر يعتبر، في نهاية المطاف، إصلاحاً سياسياً استيطانياً، لصالح الطرفين".

ويعد الصهيوني اليهودي إلياهو بن حورين من رواد فكرة ومبادرة طرد الفلسطينيين، وأحد كوادر الحركة التصحيحية الصهيونية، وقد عمل صحفياً في الولايات المتحدة ومستشاراً للمجلس الصهيوني الأميركي لشؤون الشرق الأوسط. ونشر أسس خطته للمرة الأولى، في كتابه "الشرق الأوسط" الذي ظهر سنة 1943، وطالب فيه بطرد الفلسطينيين إلى العراق. وفي أواخر سنة 1943، اجتمع بن حورين مع الرئيس الأميركي السابق هربرت هوفر Herbert Hoover، وأطلعه على خطته. وعرفت هذه الخطة، المطالبة بطرد الفلسطينيين إلى العراق بـ"مشروع هوفر".

وكان أكثر الأصوات إلحاحاً على طرد الفلسطينيين، قبيل حرب 1948، صوت أبراهام شارون Abraham Sharon الذي كرّس السنوات المتبقية من حياته للتحريض والدعوة إلى التخلص من العرب الفلسطينيين. ففي سنة 1949، نشر شارون أفكاره في كتيِّب بعنوان "ملاحظات عنصرية بشأن العرب"، علّل فيه مواقفه العنصرية الداعية إلى طرد العرب بتشديده على عدم إمكانية التعايش السلمي ما بين الأكثرية اليهودية والأقلية القومية العربية. وطالب شارون باقتلاع البقية المتبقية من العرب الفلسطينيين وطردهم إلى الدول العربية[14].

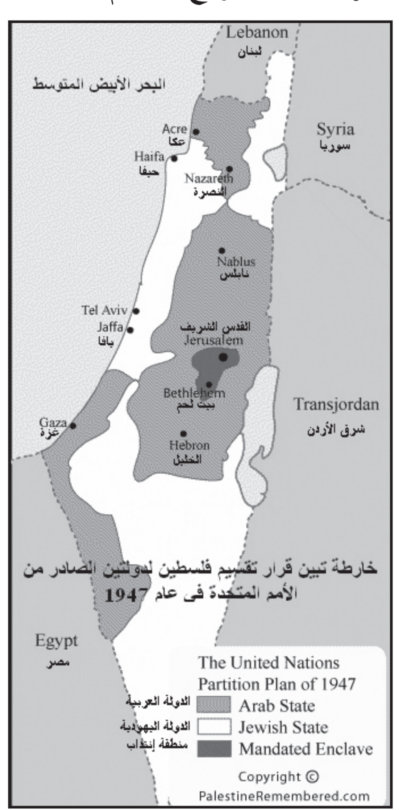
وأشار موزيس هس Moses Hess، والذي يعد من أوائل من طرح إعادة انبعاث الأمة اليهودية، إلى أنه "عندما تتهيأ الظروف السياسية في الشرق لدرجة تسمح لتنظيم عودة الدول اليهودية للحياة ستكون هذه العودة بتأسيس مستعمرات في أرض أجدادنا...". وأضاف قائلاً: "لقد كنا الأقلية في كل مكان ونريد الآن أن نصبح الأغلبية هنا، لقد عشنا طويلاً في المنفى، ولكن حان الوقت لنصبح أسياداً في بلدنا ويجب أن يصبح لنا وطن"[15].

ثانياً: طرد الفلسطينيين إبان قيام "إسرائيل" وحتى حرب 1967

1. بدايات طرد الفلسطينيين:

أُرغم ثلاثة أرباع مليون فلسطيني في سنة 1948 على الفرار من الأراضي التي احتلها الصهاينة. وبدأت أحداث هذه الهجرة في 1947/11/29، عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية الأصوات تقسيم فلسطين إلى دولتين؛ إحداها فلسطينية عربية، والأخرى يهودية.

خريطة (1): مشروع التقسيم 1947[16]



وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 ناقشت الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية "المشكلة" المزمنة للسكان العرب، الذين يتواجدون في الدولة اليهودية المقترحة، وقد برز إجماع يساند حرمان أكبر عدد ممكن من العرب من الجنسية الإسرائيلية وحملهم على اكتساب جنسية دولة عربية، وأوضح ديفيد بن جوريون أنه في حال نشوب قتال، فإن العرب الذين لهم صفة المقيم الأجنبي القانونية سيعتبرون غير مخلصين للدولة بالاحتمال "ويمكن طردهم" من الدولة اليهودية. لكن إذا منحوا الجنسية الإسرائيلية "فلا يعود من الممكن سوى زجهم في السجن، والأفضل أن يطردوا لا أن يحبسوا"[17].

وبعد أن حققت المؤسسة الصهيونية نجاحاً في تكوين عصابات عسكرية أرهبت فيها الفلسطينيين قبل سنة 1948، وصلت إلى نتيجة تقضي بضرورة وضع مخطط شامل للترحيل والتطهير العرقي للفلسطينيين عرف بـ"خطة دالت" (الخطة الرابعة) قبل الإعلان عن قيام "دولة إسرائيل".

وينص ملخص الخطة على: الإسراع في طرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين؛ وبالفعل شكلت هذه الخطة مجمل الرؤية التوسعية للصهيونية من حيث شموليتها في تصفية الوجود الفلسطيني، بحيث يتم تفريغ مناطق فلسطينية وفرض سيطرة عسكرية عليها. وهناك من يعتقد أن هذه الخطة قد وضعت في آذار/ مارس 1948، ومنهم من يعتقد أنها وضعت قبل هذا التاريخ، أي عشية صدور قرار التقسيم 181، في 1947/11/29.

وتهدف الخطة إلى تنفيذ تطهير عرقي وترحيل الفلسطينيين، وكانت السبب المركزي في تحويل الفلسطينيين إلى لاجئين وسقوط مدنهم وقراهم بيد العصابات الصهيونية. ونفذت العصابات الصهيونية سلسلة من المجازر بحق الفلسطينيين في معظم القرى والمدن التي احتلتها بالقوة أو باستسلام أهاليها، وذلك بهدف خلق أجواء رعب وخوف.

فمجزرة دير ياسين نموذج لهذا الأسلوب، وتبعتها مجازر في الصفصاف واللد وعيلبون والطنطورة والدوايمة وغيرها. وهكذا شهد التاريخ الفلسطيني أكبر عملية تفريغ وهدم وترحيل وتطهير عرقي بموجب هذه الخطة[18].

خريطة (2): مسار تهجير اللاجئين الفلسطينيين من ديارهم نتيجة التطهير العرقي الصهيوني[19]

PALESTINIAN REFUGEES
مسار تهجير اللاجئين الفلسطينيين
DISPLACED FROM URBAN AND RURAL AREAS
★ District Center
R Rural Refugees قروي
U Urban Refugees مدني
Refugees Routes
Copyright ©
PalestineRemembered.com

N
0 10 20 30 40 50
Kilometers

LEBANON
لبنان
سوريا
SYRIA
R: 38,000
U: 10,500
Safad صفد
عكا
Acre
R: 29,500
U: 8,500
طبريه
Tiberias
Haifa
R: 41,500
U: 72,000
حيفا
الناصرة
Nazareth
R: 9,500
R: 22,000
U: 6,000
R: 10,000
U: 5,500
Jinin
جنين
R: 4,500
U: 500
Baysan
بيسان
الى بيروت
To Beirut
Lebanon
طولكرم
Tulkarm
R: 10,500
U: 1,000
Nablus
نابلس
TRANSJORDAN
شرق الأردن
R: 44,000
U: 69,000
يافا
Jaffa
رام الله
Ramallah
الرملة
al-Ramla
R: 57,000
U: 35,000
الى غزة ومصر
القدس
Jerusalem
R: 27,000
U: 28,000
R: 65,000
U: 9,500
R: 22,000
Hebron
الخليل
Gaza
غزة
Beersheba
بئر السبع
R: 500
U: 6,500
+ Bedouin
EGYPT
مصر

2. قوانين وتشريعات إسرائيلية تشجع الطرد وتمنع العودة:

أ. قانون العودة والجنسية:

تزعم الأدبيات السياسية الصهيونية أن "إسرائيل" دولة ديموقراطية ليبرالية، ولكن حقيقة النظام السياسي الصهيوني يبين أنها "دولة أيديولوجيا مهيمنة، وهي الصهيونية، تحدد حدود الدولة على نحو لا يرتبط بالرقعة الجغرافية التي تحتلها هذه الدولة، وتعتبرها دولة اليهود أينما هم، لا دولة المواطنين المقيمين فيها"[20]؛ وهذا ما دعا الأكاديمي الإسرائيلي سامي سموحا Sami Smooha إلى أن يقرّ "بأن إسرائيل ليست ديموقراطية ليبرالية، ويفضل أن يستعمل عبارة ديموقراطية عرقية لوصف إسرائيل"[21].

ويكتسب كل من قانون العودة وقانون المواطنة أهمية خاصة؛ لأنهما يشكلان الأرضية القانونية "لاستيراد" العنصر البشري اليهودي، وتشريع وجوده، وضمان أغلبية يهودية. كما تأتي أهميتهما من كونهما يكملان بعضهما بعضاً، ومن تضمنهما تمييزاً واضحاً ضدّ المواطنين العرب، لاحتوائهما مواداً قانونية تسمح بزيادة النسبة العددية لليهود مقابل تناقصها والحدّ منها عند العرب[22].

ويتضمن قانون العودة تمييزاً صارخاً ضدّ العرب، كما يشكل مخالفة صريحة للقوانين والمواثيق الدولية التي نصت على حقّ العودة، وأبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، واتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري 1965، والعهد الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية التي وضعت سنة 1966، واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب، ونصّ القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1948[23].

وفي الواقع فإن هناك شبه إجماع داخل "إسرائيل" وخارجها على أن قانون العودة يتضمن تمييزاً ضدّ العرب، لكن الخلاف يكمن في طبيعة المبررات التي تُساق لتطبيقه ونوعيتها، غير أن اعتبار ضمان "يهودية" الدولة فوق كل اعتبار يظهر الأمر بشكل حاسم.

وفيما سمح قانون العودة لكل يهودي، أينما وجد، بالعودة إلى "إسرائيل" دون قيد أو شرط، وأقرَّ حقه بالحصول على المواطنة في "إسرائيل"، نجد أنه تمّ سلب أصحاب الأرض الأصليين هذا الحقّ، بحيث تمّ وضع العديد من الشروط أمام فلسطينيي 48.

ب. قوانين مصادرة الأراضي:

قبل إعلان قيام دولة "إسرائيل" لم يكن يملك اليهود أكثر من 5.5% من مساحة فلسطين[24]، وعلى أكثر تقدير لم تتجاوز المساحة التي ملكوها 8%[25]. غير أن الصندوق القومي اليهودي (كيرن كيمت ليسرائيل Keren Kayemet Le-Israel) استولى على ما يقرب من 97% من أراضي فلسطين المحتلة سنة 1948، بعد قيام الدولة العبرية. وقد تمكنت "إسرائيل" من السيطرة على أراضي الفلسطينيين، بمن فيهم فلسطينيو 48، من خلال قائمة من القوانين التي وظفتها لتنفيذ سياستها في هذا المجال، وتُقدر هذه القوانين بأكثر من ثلاثين قانوناً أهمها:

1- أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945.

2- أنظمة الطوارئ بشأن فلاحة الأرض، واستعمال مصادر المياه غير المستغلة لسنة 1948.

3- أنظمة الطوارئ بشأن الغائبين لسنة 1948.

4- قانون أملاك الغائبين لسنة 1950.

5- قانون سلطة التطوير (نقل أملاك) لسنة 1950.

6- قانون أملاك الدولة لسنة 1951.

7- قانون استملاك الأراضي لسنة 1953.

8- قانون "كيرن كيمت ليسرائيل" (صندوق أرض "إسرائيل" أو الصندوق القومي اليهودي).

9- قانون التقادم لسنة 1960.



10- قانون أرض "إسرائيل" لسنة 1960.

11- قانون أساس: أراضي "إسرائيل" لسنة 1960.

12- قانون الاستيطان الزراعي لسنة 1967.

13- قانون تسوية الحقوق في الأراضي لسنة 1969.

14- قانون الغابات لسنة 1962.

15- قانون التخطيط والبناء.

وأدت جميع هذه القوانين دوراً كبيراً في مصادرة أراضي فلسطينيي 48، غير أن أشدها ضرراً بهم كان قانون أملاك الغائبين الذي عُدَّ بموجبه ما بين 20-30% من فلسطينيي 48 "حاضرون – غائبون" يُسمح للسلطات الإسرائيلية بمصادرة ممتلكاتهم على الرغم من كونهم "مواطنين"، كما سُمح بموجبه بمصادرة ممتلكات الوقف الإسلامي[26].

3. عمليات الطرد الجماعية للفلسطينيين (1949-1956):

استمرت "إسرائيل" بعمليات الطرد الجماعية للفلسطينيين بعد سنة 1948، وانتهت منها سنة 1959، بعد تدخل الأمم المتحدة، حيث طرد الجيش الإسرائيلي أكثر من عشرة آلاف من فلسطينيي 48 في السنوات الأولى من عمر "دولة إسرائيل"، ويضاف إليهم عدة آلاف أخرى من اللاجئين الفلسطينيين الذين استطاعوا "التسلل" عائدين إلى قراهم ومدنهم.

ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1949، أُرغمت نحو 500 عائلة من البدو العرب، قوامها ألفا شخص، من منطقة بئر السبع على اجتياز الحدود إلى الضفة الغربية. ثم جرت عملية طرد أخرى لنحو 700 إلى ألف شخص من قبيلة العزازمة إلى الأردن في أيار/ مايو 1950. وفي 1950/5/31، نقل الجيش الإسرائيلي 120 فلسطينياً في شاحنتين حتى نقطة قريبة من الحدود في وادي عربة؛ في موازاة الحدود الإسرائيلية الأردنية، وأمر الفلسطينيون بالمرور وسط وابل من الرصاص لحثهم على العبور. وفي



صيف 1950، نقل الجيش الإسرائيلي 2,700 شخصاً من مدينة المجدل في الجنوب، إلى حدود قطاع غزة. وفي 1950/9/2، اعتقل الجيش الإسرائيلي المئات من قبيلة العزازمة من النقب، وطردهم إلى الأرض المصرية؛ وتحدثت لجنة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة عن طرد أربعة آلاف شخص. وفي أيلول/ سبتمبر 1952، تمّ طرد نحو 850 عنصراً من قبيلة الصانع من النقب الشمالي إلى الضفة الغربية، فيما تمّ طرد بضعة آلاف آخرين من قبيلة العزازمة وغيرهم من رجال القبائل إلى أرض سيناء.

وأورد المؤرخ الإسرائيلي بني موريس Benny Morris نقلاً عن تقرير لوزارة الخارجية الإسرائيلية أنه في الفترة ما بين سنة 1949 وسنة 1953، "طردت إسرائيل ما يناهز مجموعة 17 ألف بدوي من النقب ليسوا جميعاً متسللين مزعومين".

قُلص عدد العرب في النقب بالطرد وبالفرار من 65-95 ألفاً في نهاية الانتداب البريطاني، إلى 13 ألفاً سنة 1951. وفي سنة 1953، ذكرت تقارير الأمم المتحدة أن سبعة آلاف بدوي عربي، نصفهم من قبيلة العزازمة طردوا بالقوة من النقب.

كذلك جرت نشاطات الطرد في المثلث الصغير[27] بعد ضمه إلى "إسرائيل" في أيار/ مايو 1949، حيث طَرَد الحاكم العسكري أربعة آلاف "لاجئ داخلي" من المثلث الصغير عبر الحدود إلى داخل الضفة الغربية. وفي السنة نفسها طردت "إسرائيل" نحو ألف شخص من قرية باقة الغربية في المثلث الصغير عبر الحدود إلى الضفة الغربية. وفي 1949/11/17 طُرد سكان قرية خربة بويشات في المثلث الصغير أيضاً ونُسفت بيوتهم على يد الجيش. وفي وقت سابق من سنة 1949، تم شحن نحو 700 شخص من قرية كفر ياسيف في الجليل في شاحنة إلى الحدود الأردنية، حيث أمروا بعبورها. وفي شباط/ فبراير 1951، طُرد المقيمون بـ 13 قرية عربية صغيرة في وادي عارة إلى خارج الحدود. وفي 1956/10/30، طردت "إسرائيل" نحو ألفين إلى خمسة آلاف شخص إلى سوريا، من سكان قريتي كراد الغنّامة وكراد البقّارة الواقعتين جنوب قرية الحولة[28].

4. مشاريع الطرد بعد قيام "إسرائيل":

شكلت القيادة الصهيونية قبل سنة 1948 عدة لجان لبحث قضية الترحيل، وكان من الأكثر نشاطاً وتطرفاً فيها يوسف وايتز، مدير دائرة الاستيطان في الصندوق القومي اليهودي، وفيما بعد رئيس لجنة الترانسفير في أول حكومة لـ"إسرائيل" بعد سنة 1948. حيث بذل جهوداً مكثفة طيلة عقود طويلة لشراء أراض وتحويل ملكيتها للصندوق القومي. وكان وايتز قد قدم للوكالة اليهودية سنة 1938 مشروعاً مفصلاً لتفريغ مجمعات سكنية عربية بواسطة شراء أراضيها، ونقل سكانها كما حصل في أراضي مرج ابن عامر بعد شرائها من عائلة سرسق اللبنانية[29].

وفي 1951/8/25، عقد يوسف وايتز، اجتماعاً مع إسحق نافون Yitzhak Navon، أحد نشطاء حزب مباي Mapay party، والذي أصبح، فيما بعد، رئيساً لـ"إسرائيل"، ويعقوب تسور Yaakov Tsur، سفير "إسرائيل" في الأرجنتين في تلك الفترة، والذي أصبح وزيراً في الحكومة الإسرائيلية، للبحث في خطة وايتز الرامية إلى تهجير الفلسطينيين من الجليل. وبعد ثلاثة أيام، اجتمع وايتز وتسور مع وزير الخارجية الإسرائيلية، موشي شاريت Moshe Sharett، للغرض ذاته. وفي نهاية الاجتماع، تقرر إرسال وايتز إلى الأرجنتين لتقصّي الوضع، ودراسة إمكانية توطين الفلسطينيين في مناطق زراعية هناك، وذلك بعد إطلاع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بن جوريون، على تفاصيل المشروع. وفي 1951/8/31، صادق بن جوريون على خطة التهجير التي اقترحها وايتز.

وفي شتاء 1951، سافر وايتز إلى الأرجنتين واستطاع إيجاد قطعة أرض كبيرة مساحتها 600 ألف دونم يملكها يهودي صهيوني أبدى استعداده لوضعها تحت تصرّف الحكومة الإسرائيلية مقابل مبلغ من المال تمهيداً لتنفيذ الترحيل. وبعد دراسته للأوضاع في الأرجنتين ونجاحه في إيجاد قطعة أرض كبيرة هناك، لم يبق أمام وايتز لتنفيذ الترحيل سوى مقابلة الضحايا ومحاولة إقناعهم بقبول التهجير، بتقديمه إليهم

شتّى المغريات. وفي آذار/ مارس 1950، زار وايتز وبعض الرسميين الإسرائيليين قرية الجش الجليلية واجتمع مع بعض سكانها العرب، محاولاً إقناعهم بالقبول بمشروعه والهجرة إلى الأرجنتين. وبعد أن أسهب وايتز، في حديثه، عن الأرجنتين ووصفها بأنها جنّة الله على الأرض، ردّ عليه أحد الفلسطينيين قائلاً: "لكن لا توجد بلاد أفضل من بلادنا هذه. إن جبالنا أروع من سهولهم. فكل صخرة تخرج نبتاً، وكل حجر يؤتي ثمراً". وقد وصف وايتز شعوره، لدى سماعه حديث الفلسطيني الذي لم يعارضه أي من الحاضرين، بأنه أصيب بالقشعريرة والغثيان، بعد أن تيقّن استحالة تهجير الفلسطينيين.

لم تتوقف مساعي الحكومة الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين بعد فشل مشروع وايتز. فقد ظلت "لجنة النقل"، والتي أطلق عليها أحياناً "لجنة اللاجئين"، تعمل لإيجاد السبل للتخلّص من العرب الفلسطينيين في "إسرائيل" وكذلك توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية. وكشف وايتز، في مذكراته، النقاب عن تلك اللجنة، وذكر أنها ضمّت، بالإضافة إليه، كثيراً من المتخصصين والقياديين الإسرائيليين، منهم عزرا دنين Ezra Danin وإلياهو ساسون Eliyahu Sasson ويهوشواع بلمون Yehoshua Bluemoun وتيدي كوليك Teddy Kollek. وأضاف أن هذه اللجنة وضعت خطة، صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية في نهاية سنة 1955، تقضي بتهجير اللاجئين الفلسطينيين إلى ليبيا. وقد سافر كثير من الرسميين الإسرائيليين إلى ليبيا، في العامين 1955 و1956، لدراسة الوضع هناك، وشراء الأراضي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها. غير أن هذه الخطة "الطموحة" لم تلاق النجاح، كسابقاتها[30].

ثالثاً: طرد الفلسطينيين بعد حرب 1967

1. مخططات إسرائيلية سرية لطرد الفلسطينيين:

شكلت حرب 1967 انعطافة حاسمة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي؛ حيث خسرت مصر شبه جزيرة سيناء، وقطاع غزة الذي كان تحت حكمها المباشر منذ سنة 1948، كما خسرت سوريا هضبة الجولان، واحتلت أيضاً "إسرائيل" الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية الخاضعة للحكم الأردني. ونتيجة لهذه الحرب استولت "إسرائيل" على 69347 كلم^2، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف ونصف مساحة 20700 كلم^2، التي احتلتها قبل ذلك[31]. ومن تداعيات تلك الحرب أن حوالي 400 ألف فلسطيني هُجّروا من الأراضي التي احتلت في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما بقي حوالي 599 ألف فلسطيني في الضفة الغربية وحوالي 400 ألف في قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي[32]. ومن هنا كان على الدولة الإسرائيلية، بعد حزيران/ يونيو 1967، التعامل مع منطقة آهلة كلياً بغير اليهود، ومع "مشكلة ديموغرافية" رئيسية مُدرَكة.

وساعد وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق عربية أخرى تحت الاحتلال، على فتح شهيّة التوسّع والتهويد والضمّ لدى الإسرائيليين. وسعت الحكومة الإسرائيلية فور انتهاء حرب 67 لرسم سياستها وصوغها وفق الواقع الجديد. وعملت "إسرائيل" منذ اليوم الأول لاحتلالها القدس على تنفيذ سياسة التهويد فيها، من خلال ضم القدس الشرقية إلى القدس الغربية في تموز/ يوليو 1967، ثم إعلانهما بقرار من الكنيست عاصمة موحدة وأبدية في تموز/ يوليو 1980؛ ومن خلال طرد السكان العرب، وهدم منازلهم، ومصادرة أراضيهم.

تغيرت شكليات الترحيل بعد سنة 1967، وشكل استخدام القوة والإكراه عنصراً مهماً في سياسة "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في تلك المرحلة. وخوَّلت إقامة الحكم العسكري، بالإضافة إلى فرض أنظمة الدفاع والطوارئ التي سنَّتها سلطات الانتداب البريطاني سنة 1945، الحكام العسكريين إغلاق المناطق العربية وحصر الدخول والخروج فقط بالذين يحملون تصاريح صادرة عن السلطات العسكرية. كما مكنت هذه الأنظمة السلطات الإسرائيلية من طرد السكان وترحيلهم من قراهم ومدنهم، ووضع الأفراد في الاعتقال الإداري لفترات غير محدودة من دون محاكمة، وفرض غرامات وجزاءات من ملاحقة قانونية[33].

نشر الباحث الإسرائيلي مئير أفيدان Meir Avidan جزءاً ممّا دار في جلسة الحكومة الإسرائيلية التي عُقدت بعد أسبوعين فقط من انتهاء حرب 1967، بعد اطلاعه على اليوميات الخاصة بيعكوف هرتسوغ Yaakov Herzog، الذي شغل، في حينه، منصب مدير عام مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي. حيث ناقشت الحكومة بالتفصيل، "المسألة الديموغرافية" و"مشكلة" بقاء الفلسطينيين في المناطق المحتلة، والتي تحول دون ضمّ "إسرائيل" لتلك المناطق. وخلال النقاش والبحث في هذه "المشكلة"، طرح عدد من الاقتراحات والحلول للتخلّص ممّا أسموه "الخطر الديموغرافي" تمهيداً للتغلّب على العراقيل التي حالت دون ضمّ المناطق الفلسطينية المحتلة. فقد اقترح بنحاس سابير Pinhas Sapir، مدعوماً من أبا إيبان Abba Eben، وكلاهما يعتبر من معسكر الحمائم داخل حزب العمل، طرد اللاجئين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة و"إعادة توطينهم" في الدول العربية، وخاصة في سوريا والعراق. أمّا مناحيم بيجن Menachem Begin، فقد طالب، بالشروع في تدمير مخيمات اللاجئين في المناطق المحتلة و"نقل" سكانها إلى صحراء سيناء. وذكرت المصادر الإسرائيلية أن روح الجلسة، وخلاصتها، كانت تنسجم مع أفكار نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيجال آلون Yigal Alon، الذي دعا إلى "نقل" اللاجئين الفلسطينيين إلى سيناء والدول العربية[34].

كما كشف أفيدان أن اللجنة الوزارية للدفاع قررت في 1967/6/15: "أن تبدأ إسرائيل تحت ضغط من البلدان العربية والقوتين العظميين [الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي]، إعداد خطة أولية لحل مشكلة اللاجئين، تشمل توطين اللاجئين في العراق وسورية ومصر والجزائر والمغرب والأردن وبلدان أخرى، وعند تقديم الطلب يُصار إلى التشديد على حقيقة التبادل السكاني"؛ أي أن توطين اللاجئين يتم بدلاً من اليهود الذين رحلوا عن البلدان العربية[35].

لكن يبدو أن الخشية من ردود الفعل الدولية والعربية، علاوة على تكاليف النقل وإعادة التوطين في سيناء قد حالت دون تنفيذ مخطط طرد الفلسطينيين الجماعي وأدّت إلى وضعه على الرف، والاستعاضة عنه بمخطط سرّي يهدف إلى طرد الفلسطينيين، تدريجياً، من المناطق المحتلة.

وكشف راعنان وايتز Raanan Weitz في 1985/6/1، عن أن موشيه ديان Moshe Dayan وزير الدفاع في حكومة ليفي أشكول Levi Eshkol، وضع بعد انتهاء حرب 1967 خطة سرية، عرفت بخطة موشيه ديان، لتشجيع العرب على الهجرة إلى أمريكا الجنوبية، وكانت الخطة خطة ترحيل "إرادية" مصممة "لتخفيف" السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة[36]. وشكل ديان جهازاً خاصاً، بطلب من الحكومة الإسرائيلية ومشاركة وزارات عدّة، تمكن من شراء أراضي في كل من البرازيل وباراغواي وليبيا خلال السنتين اللتين تلتا حرب 1967، تمهيداً لتهجير الفلسطينيين إلى تلك الدول. وتمكنت هذه الوحدة بوسائلها المتعددة التي اعتمدت على الترهيب والترغيب، من إرغام ألف فلسطيني من قطاع غزة على الهجرة إلى باراغواي، حيث قدّم إلى كل عائلة تذاكر سفر باتجاه واحد ومبلغ أربعة آلاف دولار ووعود كثيرة، منها تزويدهم بجوازات سفر جديدة وتوفير أماكن عمل. ويبدو أن هذا الجهاز حنث بوعوده التي قطعها لضحاياه، الأمر الذي اضطر البعض لمهاجمة القنصلية الإسرائيلية في باراغواي، الأمر الذي وضع حداً لهذه الخطة في أيار/ مايو 1970[37].

وقد قُدمت بعد حرب 1967 مجموعة من الاقتراحات والخطط إلى قادة "إسرائيل" لطرد الفلسطينيين، أبرزها:

1. اقتراح الطرد الذي قدمه يوسف وايتز في أيلول/ سبتمبر 1967، حيث كرر فيه اقتراحه المقدم سنة 1940، والذي دعا فيه لطرد الفلسطينيين إلى العراق وسورية والأردن. لكن وايتز الذي دعا سنة 1940 إلى طرد كل العرب من كل فلسطين، استثنى سكان بيت لحم والناصرة والقدس القديمة[38].
2. عمليات الطرد التي نفذها كل من حاييم هرتصوغ Chaim Herzog، أول حاكم عسكري إسرائيلي للضفة الغربية، وشلومو لاهط Shlomo Lahat، قائد القدس، وعوزي ناركيس Uzi Narkis، القائد الأعلى عند هرتصوغ ولاهط، والتي أسفرت عن طرد مائتي ألف فلسطيني من الضفة الغربية عقب الحرب مباشرة[39].

وبالتزامن مع عمليات الطرد، ومنذ سنة 1967، عملت حكومات "إسرائيل" المتعاقبة جاهدة، وبهدف حل "المشكلة الديموغرافية"، على بناء وتوسيع المستوطنات في الأراضي التي احتلتها، سواء من حيث توسيع رقعتها أو زيادة عدد سكانها. ونتيجة هذه السياسة، يقدر عدد المستوطنين في الضفة الغربية في نهاية 2008 بحوالي 479,500، يعيشون في 133 مستوطنة معترف بها من قبل وزارة الداخلية الإسرائيلية. كما تنتشر في أنحاء الضفة حوالي مائة مستوطنة غير معترف بها إسرائيلياً بصورة رسمية[40]. هذا بالإضافة إلى مستوطنات قطاع غزة الستة عشرة التي أخلاها الإسرائيليون سنة 2005، والتي بلغ عدد سكانها آنذاك 8,195 مستوطن[41].

2. رؤية حزب العمل "للتهديد الديموغرافي": خطة إيجال ألون:

على أرضية معضلة "المشكلة الديموغرافية" عموماً، تمخّض تياران إسرائيليان أساسيان حاولا التعاطي مع ما أسمياه "بالمسألة الديموغرافية" أو "التهديد الديموغرافي" وإيجاد حل لها ينسجم مع الأهداف الصهيونية. مثّل التيار الأول حزب العمل



الإسرائيلي وحلفاؤه من الأحزاب الصهيونية اليسارية الصغيرة، بينما مثّل التيار الآخر تكتل الليكود Likud وحلفاؤه من اليمين الصهيوني الديني ومن اليمين الصهيوني المتطرف.

ولم تكن فكرة طرد الفلسطينيين لحل "المشكلة الديموغرافية"، محصورة أبداً باليمين الإسرائيلي وحده، بل كان مطلب التيار الصهيوني الرئيسي لحزب العمل، وتبنى أبرز الزعماء والقادة خطط الطرد، ومنهم: ديفيد بن جوريون، وإسرائيل جاليلي Israel Galili، وإيجال ألون، وإسحاق رابين Yitzhak Rabin، وموشيه ديان، وغيرهم[42]. وقد دعا رابين "إسرائيل" في سنة 1974، يوم كان رئيساً للحكومة "إلى أن تخلق في غضون السنوات العشر أو العشرين المقبلة أوضاعاً من شأنها أن تجذب اللاجئين إلى الهجرة الطوعية الطبيعية من قطاع غزة والضفة الغربية إلى الأردن. ولتحقيق ذلك علينا أن نتفق مع الملك حسين لا مع ياسر عرفات"[43].

أما الخطة الرسمية التي تبناها حزب العمل بعد حرب 1967، فكانت الخطة التي تقدم بها إيجال ألون، نائب رئيس الوزراء ووزير الاستيعاب في حكومة أشكول، وهي تقضي بإقامة استيطان استراتيجي وسياسي على امتداد الأغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية. وتحاول الخطة تجنب المناطق المأهولة وفقا لسياسة "أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان". يضاف إلى ذلك الوصول إلى تسوية إقليمية مع الأردن تتيح إعادة قسم من الأراضي الفلسطينية المحتلة المأهولة بالسكان العرب ومحاصرتهم من جميع النواحي بـ"إسرائيل" مقابل اتفاقية سلام مع الأردن. ورأى ألون أن حدود "إسرائيل" الدائمة يجب أن تكون قابلة للدفاع من وجهة النظر الاستراتيجية التي تعتمد على عوائق طبوغرافية دائمة تستطيع أن تقاوم أي هجوم للجيوش البرية الحديثة وتكون حدوداً سياسية، لذا اقترح ضم أراضٍ بعمق 10-15 كم على طول وادي الأردن والبحر الميت ومنطقة غوش عتصيون ومنطقة اللطرون[44].

قدّم ألون خطته في تموز/ يوليو 1967، أي بعد شهر واحد من حرب 1967. وعدّلت الخطة في حزيران/ يونيو وكانون الأول/ ديسمبر 1968، وفي كانون الثاني/ يناير 1969، وأيلول/ سبتمبر 1970، وذلك أثناء المفاوضات التي كانت تجريها القيادة الإسرائيلية مع ملك الأردن[45].

وأهم النقاط التي تضمنتها خطة ألون[46]:

1- تحديد الحدود الشرقية للدولة العبرية بنهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه تماماً مع المملكة الأردنية الهاشمية.

2- ضمّ المناطق لغور نهر الأردن والبحر الميت بعرض بضعة كيلومترات إلى نحو 15 كيلومتراً، وإقامة مجموعة من المستوطنات والتجمعات الزراعية والعسكرية والمدنية فيها بأسرع ما يمكن، مع إقامة ضواح ومستوطنات سكنية يهودية في شرقي القدس.

3- تجنب ضم السكان العرب إلى الدولة العبرية بقدر الإمكان، حتى ولو أدى ذلك إلى تبني خيار الترانسفير أو التهجير بحق السكان الموجودين بالفعل في فلسطين 48، لمراعاة الاعتبارات الديموغرافية.

4- إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق التي لن تضمها "إسرائيل".

5- ضم قطاع غزة إلى الدولة العبرية بسكانه الأصليين فقط، مع نقل لاجئي 1948 الموجودين في القطاع وتوطينهم في الضفة الغربية أو إلى العريش التي كانت محتلة آنذاك.

6- حل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بدعم ومساعدة دولية سياسية ومادية، على أن تقوم "إسرائيل" بإقامة قرى "نموذجية" للاجئين، طبقاً لما ورد في المشروع، سواءً في الضفة الغربية أم في سيناء.

3. رؤية حزب الليكود "للتهديد الديموغرافي": مشروع مناحيم بيجن:

تطورت الأمور داخل "إسرائيل" بدءاً من سنة 1977، حيث تراجع حزب العمل، ووصل اليمين إلى السلطة، بزعامة مناحيم بيجن وحزب الليكود. وتبيّن أن وصول اليمين إلى السلطة ليس حدثاً عابراً، وأنه تعبير عن تيار عميق تحول إلى مجرى عريض داخل المجتمع الإسرائيلي. وكان طبيعياً أن ينتج هذا اليمين فكره السياسي والاستراتيجي، حول كيفية بناء "إسرائيل" المستقبل، وحول كيفية إدارة الصراع مع الفلسطينيين والعرب[47]. وكان من الطبيعي أن يطرح تصوره ويفرضه لحل "المشكلة الديموغرافية".

بدايةً استخفّ حزب الليكود بالمسألة الديموغرافية، واستهان بها، وتمسّك بالعقيدة الصهيونية الداعية إلى فرض السيادة الإسرائيلية على "أرض – إسرائيل الغربية"، وطالب بضمّ المناطق الفلسطينية المحتلة. وسخر بيجن من ادعاءات حزب العمل بأن برنامجه يقدّم حلاً لـ"المشكلة الديموغرافية"؛ ففي معرض ردّه على موقف التيار العمالي تجاه "المشكلة الديموغرافية"، التي احتدم النقاش حولها سنة 1968، هزأ من قادته الذين يقولون:

> إنه سيضاف إلى الـ 320 ألف عربي ودرزي، الموجودين في إسرائيل المقسّمة إذا ما عارضنا تقسيم أرض – إسرائيل الغربية، أكثر من مليون عربي... ولكن عند الحديث عن قطاع غزة، الذي يبلغ عدد سكانه 340 ألف عربي، فإنهم جميعاً يقولون لنا اليوم: كان ملكاً لنا وأخذ منا، وسوف يبقى لنا إلى أبد الآبدين. وعند الحديث عن هضبة الجولان، فكلهم يقولون: ستكون لنا، ولن نتنازل عنها. وعند الحديث عن القدس الموحّدة التي يسكنها 70 ألف عربي، يقولون، جميعاً، لقد وحّدت ولن تقسم أبداً. وعند الحديث عن الخليل وجبل الخليل وسكانه العرب الأكثر من 80 ألفاً،

يقولون: لنا... وعند الحديث عن قلقيلية وفيها تسعة آلاف عربي، كلهم يقولون: هي لنا، فقد قصفت منها تل أبيب...

وبعد ذلك يجري بيجن عملية حسابية بسيطة، ليستنتج أن خريطة حزب العمل تضمّ، في ثناياها، ما يقارب مليون عربي، وأنها تستثني، فقط 440 ألف عربي "الذين بسببهم يلقون علينا بالرعب الديموغرافي". وأضاف: "إذا كانت صادقة تلك الفرضية التي تقول أنه مع هذا الرقم "المليون" سنصل إلى وضع يتساوى فيه عدد العرب واليهود بعد 20 سنة، فإننا بدون الـ 440 ألفاً سنصل إلى الوضع ذاته بعد فترة زمنية، لنقل: 27 سنة. هل هذه هي الحدّوتة الديموغرافية؟ شعب يعيش على سبع سنوات؟"[48].

وخلال المؤتمر الـ 12 لحزب الليكود الذي عُقد سنة 1975، قدم بيجن رؤيته للتسوية، متضمنة اقتراحاته لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين؛ وقدم المشروع انطلاقاً من برنامج حزبه الانتخابي لسنة 1973، الذي تضمن مجموعة نقاط تمثل وجهة نظر أقطاب الحزب للتسوية. ونصت النقطة الرابعة من المشروع على: "أن تبذل الجهود لإيجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين العرب وممتلكاتهم، ولمسألة ممتلكات اليهود الذين تركوا الدول العربية، وهاجروا إلى إسرائيل". والجديد في مشروع بيجن، اشتراطه موافقة الجانب الإسرائيلي على حل قضية اللاجئين[49].

غير أن حزب الليكود عند وصوله دفّة الحكم سنة 1977، لم يقم بتطبيق القانون والسيادة الإسرائيليين في المناطق الفلسطينية المحتلة، كما كان ينادي؛ ولم يجرؤ على ضمّها إلى "إسرائيل"، ليس خشية من ردة الفعل العربية، بل لمعرفته بأن خطوة كهذه ستقود، عاجلاً أو أجلاً، إلى وأد المشروع الصهيوني ووضع حدّ لـ"إسرائيل" كدولة يهودية وتحويلها إلى دولة عربية – يهودية[50]. وفي إطار "السياسة الجديدة"، التي أقرتها في 1977/8/14، حول "المساواة التدريجية في الخدمات" بين "إسرائيل" و"المناطق المحتلة"، كشفت حكومة الليكود أنها تعد لمشروع يتضمن حلاً لمشكلة اللاجئين وتصفية المخيمات[51].

ونفذت حكومة الليكود سياسة معقدة قامت على ضم الأراضي والفرز الديموغرافي. وفي موازاة ذلك قامت الحكومة العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة بتسريع مصادرة الأراضي الفلسطينية والفصل بينها بهدف توطين المستوطنين اليهود[52]. وتحركت الحكومة نحو توسيع الاستيطان، وتوسيع السيادة الإسرائيلية على الضفة والقطاع. كما أصدر الكنيست قانوناً يحظر إخلاء أي مستعمرة يهودية في الضفة والقطاع[53]. وظل بيجن وفياً لشعار "ضفتا الأردن – هذه لنا وتلك أيضاً"؛ و لم يتخلّ أيضاً عن مطالبة جابوتنسكي بضفتي نهر الأردن، وكان بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلي الوحيد الذي رفض الاجتماع إلى العاهل الأردني السابق الملك الحسين، حتى سراً[54].

4. طرد الفلسطينيين حسب رؤية أحزاب إسرائيلية أخرى:

أ. منظمة كاخ:

ادعى الحاخام مئير كهانا Meir Kahane (1932- 1990) أن المجال الحيوي اليهودي يمتد من "نهر مصر" إلى "نهر الفرات" وهو ضروري لـ"إسرائيل". وكان الحاخام كهانا المحرض الغوغائي، ومؤسس عصبة الدفاع اليهودية في الولايات الأمريكية المتحدة، ونسختها الإسرائيلية حركة كاخ Kach، في أواخر سبعينات القرن العشرين، والتي أصبحت المعبّر الأكثر صراحة عن حل التطهير العرقي. ومعنى كاخ بالعربية "هكذا"، وهو مأخوذ من شعار إرغون تسفائي ليئومي Irgun Zvai Leumi، وهي المنظمة العسكرية التصحيحية بقيادة مناحيم بيجن في الأربعينات.

بدأت حملة كهانا الشعبية للتوسع الإقليمي الأقصى ولطرد السكان العرب جدياً في سنة 1972. وقال كهانا: "لا أشعر بالأسف لعرب إيرتس – يسرائيل [أرض إسرائيل]، ومهما شعروا بأن الأرض لهم، لا أشعر معهم لأنني أعرف أن الأرض ليست لهم، إنها يهودية"[55].

يُعدّ باروخ مارزل Baruch Marzel، أحد غلاة المستوطنين في مدينة الخليل المحتلة، تلميذاً لمئير كهانا وعمل برفقته 25 عاماً. وبعد حظر منظمة كاخ أكمل طريقه لتحقيق أهدافها تحت مسميات جديدة مثل "الجبهة للقيادة اليهودية" و"الجبهة اليهودية الوطنية"، وبواسطتهما شارك في الانتخابات البرلمانية بدورتي 2003 و2006 لكنه فشل فيهما. ويدأب مارزل على التحرش بالعرب والاعتداء عليهم وإلحاق الأذى بممتلكاتهم لدفعهم إلى الرحيل، وفي سنة 2006 منعته الشرطة من دخول مدينة سخنين داخل أراضي 48، لمحاولة تحقيق مأربه[56].

ب. حزب هتحيا:

أسس حزب هتحيا Hatehiya "البعث" اليميني الشديد التطرف في تشرين الأول/ أكتوبر 1979 لمعارضة كامب ديفيد وإعادة سيناء إلى مصر، وللمطالبة بالسيادة الإسرائيلية الفورية على الأراضي المحتلة. وكان المؤسسان عضوين في الكنيست انشقا عن الليكود: غيئولا كوهين Geula Cohen، وموشي شمير Moshe Shamir، وهو زعيم "حركة أرض إسرائيل الكاملة" التي نشطت بين سنتي 1967 و1977. وانضم إلى هتحيا البروفيسور يوفال نئمان Yuval Neeman، عالم الفيزياء النووية الإسرائيلي، الذي كان يومها رئيس جامعة تل أبيب، والعلماني المغالي في القومية.

وكانت رؤية هتحيا التوسع الإقليمي الأقصى مع حدود مُقَّدرة للدولة اليهودية تمتد عبر المشرق العربي. وقد تضمن التزامه السيادة على "أرض إسرائيل الكاملة" وإعادة استيلاء "إسرائيل" على سيناء، وهي أرض مصرية يعتبرها الحزب جزءاً أساسياً من "أرض إسرائيل التوراتية".

كما أيد هتحيا إلغاء معاهدة السلام مع مصر، وعارض خطة بيجن "للحكم الذاتي الإداري للعرب في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]"، وبخلاف الليكود، طالب بفرض السيادة الإسرائيلية الفورية، والضم القانوني للضفة وغزة، حيث "للشعب اليهودي الحق الحصري والأبدي". ووصف برنامج هتحيا السياسي لانتخابات

1988 الأردن بأنه "الدولة الفلسطينية الواقعية". وفي سنة 1983، تصوَّر زعيم هتحيا يوفال نئمان ملكيةً إسرائيلية تامة تمتد عبر المنطقة، ودعا إلى ضم الجنوب اللبناني إلى "إسرائيل"، وإلى استعمال مياه نهر الليطاني[57].

وكان النجاح البرلماني الأكبر لحزب هتحيا سنة 1980، على الرغم من اقتصار مشاركته في الكنيست على نائبين فقط، هو قيام الكنيست بإقرار القانون الأساسي الذي تقدمت به غيئولا كوهين، والمتعلق بضم القدس، وإعلانها عاصمة أبدية لـ"دولة إسرائيل"[58].

وطالب نئمان في مؤتمر حزب هتحيا في سنة 1986 بترحيل 500 ألف لاجئ عربي على الأقل إلى خارج "أرض إسرائيل" كشرط مسبق لتسوية سلمية. وكان نئمان قد أعلن، بعد أسبوعين من انتهاء حرب 1967، أن في استطاعة "إسرائيل" حل مشكلة اللاجئين العرب بـ"تنظيم ترحيلهم".

وشجع انفجار الانتفاضة في كانون الأول/ ديسمبر 1987 قادة هتحيا على الإلحاح لاتخاذ إجراءات للإبعاد الجماعي، مستهدفين القادة الفلسطينيين والناشطين في الأراضي المحتلة في البداية. وفي انتخابات الكنيست 1992 خسر الحزب مقاعد نوابه الثلاثة، ومنذ ذلك الحين تفكك الحزب والتحق أعضاؤه السابقون بأحزاب يمينية متطرفة، ومنها الليكود[59].

ج. حزب تسومت:

أسس رئيس الأركان السابق، الجنرال رفائيل (رفول) إيتان Rafael Eitan حزب تسومت Tzomet "مفترق طرق"، سنة 1983. وتسيطر على برنامج تسومت السياسي قضية واحدة، وهي الالتزام بالسيادة اليهودية على "أرض إسرائيل الكاملة"، بما فيها مرتفعات الجولان. وتتشابه أفكار تسومت، إلى حد بعيد، مع ما ينادي به حزب هتحيا.

حث تسومت في برنامجه السياسي لانتخابات 1988 المؤيد للترحيل، على "فرض القانون الإسرائيلي على يهودا والسامرة" وعلى غزة التي هي "أرض الشعب اليهودي"؛ ويرى "أن الحل للمشكلة الفلسطينية [يكون] إلى الشرق من [نهر] الأردن" ويطالب بـ"أن يعاد توطين القاطنين في مخيمات اللاجئين ضمن الأراضي الإسرائيلية في البلاد العربية كجزء من أي تسوية سلمية". وبعد الضم القانوني للأراضي المحتلة، يبقى سكانها العرب "مواطنين أردنيين"، وفي الواقع بمرتبة "غرباء مقيمين". علاوة على ذلك، ومن أجل تحقيق "الهدف القومي" لـ"زيادة الفجوة الديموغرافية بين السكان اليهود والأقلية العربية في أرض إسرائيل"، حث تسومت بأن "تسهل دولة إسرائيل نزوح العرب القاطنين في إسرائيل إلى أي مكان يختارونه"[60].

وقد نادى تسومت بفرض قيود على العرب الإسرائيليين، منها[61]:

1. منع الأحزاب العربية التي لا تعترف بـ"دولة إسرائيل" كدولة للشعب اليهودي [وتعمل على] تقويضها.
2. تحويل أراضي الدولة إلى الصندوق القومي اليهودي كوسيلة لإنهاء استيلاء العرب على أراضي الدولة.
3. كل عربي في "دولة إسرائيل" يعمل نيابة عن منظمة إرهابية أو بمبادرته الشخصية على تقويض وجود الدولة، ويعتبر عدواً، وتسحب منه مواطنته الإسرائيلية (إذا كانت لديه) وتصادر أملاكه ويطرد من البلد.
4. يجب أن يعلم السكان العرب في "أرض إسرائيل" أن إقامتهم مشروطة بالتأييد الكامل لقوانين الدولة، وفي حال الثورة، يتعرضون لسحب مواطنتهم وترحيلهم خارج البلد.
5. سوف تسهل "دولة إسرائيل" نزوح السكان العرب في "إسرائيل" إلى أي مكان يختارونه.



د. حركة موليدت:

هي من أبرز المنظمات الداعية إلى الترحيل، تأسست موليدت Moledet في صيف 1988 برئاسة داعية الترحيل رحبعام زئيفي Rehavam Ze'evi[62]. وعرف عن زئيفي الوضوح في التعبير عن أفكاره، وكان يرد على موجهي الانتقادات له من الصهاينة بقوله إن "الصهيونية برمتها حركة ترانسفير، وإذا كان الترحيل غير أخلاقي فإن الصهيونية أيضاً غير أخلاقية، فجميع الكيبوتسات، القرى التعاونية، تقوم على أنقاض قرى مهجرة تم ترحيل أهلها"[63]، ومن أقواله المشهورة: "العمال الفلسطينيون مثل القمل يجب التخلص منهم، العمال الفلسطينيون ينتشرون مثل السرطان"[64].

وخطورة أقوال زئيفي تكمن في أنه قال بصوتٍ عالٍ ما فكرّ به قادة الليكود: "في أرض إسرائيل مكان لشعب واحد فقط هو شعب إسرائيل"[65].

وشاركت موليدت في حكومة أريل شارون Ariel Sharon الأولى بعد فوز قائمة الحركة بثلاثة مقاعد في انتخابات 2001، وعُيّن زئيفي وزيراً للسياحة[66]. وفي 2001/10/17 اغتال نشطاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين زئيفي. بيد أن أفكاره ودعواته بقيت تنبض في الوسط الإسرائيلي، وامتدت لتشمل سياسيين وأكاديميين إسرائيليين من كافة التيارات السياسية والانتماءات الفكرية[67].

وتدعو حركة موليدت في منشوراتها وفعالياتها الميدانية والبرلمانية إلى ترحيل الفلسطينيين من الأراضي المحتلة وقطاع غزة "طواعية" أو بـ"الاتفاق"، إلى الأردن الذي ترى فيه دولة فلسطينية. وفي البند الثالث عشر من ميثاقها تقول موليدت إن السلام الحقيقي يتأتى بالفصل بين الشعبين على أن يكون نهر الأردن الحد بينهما بعدما يتم ترحيل سكان الأرض المحتلة سنة 1967 طواعية، زاعمة أن اعتماد الخط الأخضر حداً فاصلاً بينهما أمر خطير وغير واقعي في ظل تحول الأغلبية اليهودية إلى أقلية في غضون سنوات قليلة.

وبهدف المحافظة على الأغلبية اليهودية في "إسرائيل" تنادي الحركة برفع الزيادة الطبيعية لدى اليهود ومنع تعدد الزوجات لدى فلسطينيي 48، وتشجيع هجرة فلسطينيي الضفة وغزة ومنع عودة اللاجئين وتشجيع قدوم المزيد من اليهود في العالم.

أما بشأن فلسطينيي 48 فعوضاً عن الدعوة المباشرة والمعلنة إلى ترحيلهم ترهن حركة موليدت بقاءهم في الدولة العبرية، كمواطنين لهم حقوق، بمدى التزامهم بكل الواجبات الملقاة عليهم، بما في ذلك الخدمة العسكرية أو الوطنية، وبالخضوع التام للدولة وقوانينها.

انضم إلى موليدت عدد من الشخصيات الإسرائيلية منها بيني إيلون Benny Elon، الذي عمل حاخاماً في الجيش مدة طويلة قبل أن ينضم لصفوف موليدت. يؤمن إيلون بكل معتقدات موليدت، وعلى رأسها ترحيل فلسطينيي 1967 برغبتهم "طواعية". وفي محاولة لإبراز الوجه الإنساني للترحيل يقول في موقع موليدت في معرض حديثه عن الترحيل "إن ترحيل عرب البلاد هو أمر أكثر إنسانية من الاستمرار في عملية قتلهم دون هوادة".

أما أريه إلداد Arieh Eldad، البروفيسور في الطب والمقيم في مستوطنة كدوميم Kedumim، فقد أطلق في بداية 2007 مبادرة لإقامة حركة شبيبة تدعو إلى ترحيل ملايين الفلسطينيين إلى الأردن. ويعدّ إلداد من أشد مناهضي الدولة الفلسطينية ويقترح توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية ويدعو إلى ترحيل الفلسطينيين من الأرض المحتلة سنة 1967 "طواعية"[68].

هـ. الحزب القومي الديني (المفدال):

هو حزب سياسي من المتدينين الذين يُعرّفون أنفسهم بأنهم من الوطنيين. ولقد تأسس الحزب القومي الديني National Religious Party، والذي عُرف

اختصاراً باسم حزب المفدال Mafdal، سنة 1956 نتيجة اتحاد بين حزبي همزراحي HaMizrachi وهبوعيل همزراحي Mizrachi Hapoel. ومن المبادئ التي ينادي بها هذا الحزب، كما هو ظاهر في بيانه السياسي (برنامجه)، بناء "دولة إسرائيل" وتقوية وجودها من النواحي الدينية والأمنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وتنمية حب الوطن بين أفراده، وتعميق الإخلاص والانتماء لـ"إسرائيل" وكل هذا من منطلق الالتصاق بأُسس الشريعة اليهودية، والتي يجب أن تؤثر على عملية استصدار القوانين، أي أن تكون قوانين "إسرائيل" مبنية على الشريعة[69].

كما يؤمن الحزب بـ"أرض إسرائيل الكبرى" و لم يتعرض لفكرة الترحيل في ميثاقه، فكل ما يهمه هو الحفاظ على "أرض إسرائيل الكبرى" وسيادة "إسرائيل" الكاملة عليها، ويرفض تماماً قيام كيان فلسطيني مجاور له على أرض الضفة الغربية، لأنها جزء لا يتجزأ من "أرض إسرائيل" حسب معتقده. ورغم أنه لا سياسات معلنة لدى الحزب لترحيل الفلسطينيين أو العرب، فإن فكرة الترحيل أخذت في السنوات الأخيرة تحتل حيزاً مهما من توجهاته، خاصة بعد أن تزعمه إيفي إيتام Effi Eitam المعروف بمواقفه الراديكالية في هذا الصدد[70]؛ فإيتام مستوطن وجنرال في الاحتياط يؤمن بـ"أرض إسرائيل الكبرى" ومن دعاة الترحيل البارزين؛ انضمّ لحزب المفدال فور خلعه البزة العسكرية سنة 2001، وعُين وزيراً في حكومة شارون الثانية لكنه استقال بعد الإعلان عن خطة إخلاء غزة. ومنذ بدء مسيرته السياسية أخذ إيتام يحضّ بتصريحاته في البرلمان وخارجه على ضرورة طرد فلسطينيي الـ 48 وتضييق الخناق عليهم.

وقال إيتام في حديث لصحيفة هآرتس Ha'aretz في 2002/3/22، إن العرب في "إسرائيل" يشكلون قنبلة توشك أن تنفجر من تحت النظام الديموقراطي في "إسرائيل"، وأضاف "في النقب والجليل تتكون على أرض الواقع مناطق حكم ذاتي للعرب وهذا يستبطن تهديداً وجودياً، لا يمكن الاستحواذ عليه فهو كمرض السرطان". وفي محاضرة له بإحدى مستوطنات الضفة في 2006/12/27، قال إيتام دون أن يعلم أن ميكرفون إذاعة الجيش مفتوح، إنه لا بدّ من إجلاء أغلبية الفلسطينيين في الضفة، كما

"لا بدّ من إقصاء العرب من الجهاز السياسي الإسرائيلي بعدما اتضح أننا ربينا طابوراً خامساً بيننا، وعصبة من الخونة". وهذا التصريح أوردته صحيفة معاريف Maariv في عددها الصادر في 2006/12/28[71].

و. حزب "إسرائيل بيتنا":

"إسرائيل بيتنا" Yisrael Beiteinu أو يسرائيل بيتينو، هو حزب المهاجرين الروس، أسسه أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman سنة 1999. ومنذ تشكيله يلقى الحزب رواجاً كبيراً في المجتمع الإسرائيلي خاصة لدى القادمين من روسيا، حيث فاز في الانتخابات التي جرت في سنة 1999 بأربعة مقاعد وتقلد مناصب وزارية في حكومتي أريل شارون. وفي سنة 2003 اندمج مع حزب يميني هو "الاتحاد الوطني"، لكنه ما لبث أن خاض الانتخابات البرلمانية في آذار/ مارس 2006 بقائمة مستقلة، مثلت في الكنيست بـ 11 نائباً، وشارك ليبرمان في الحكومة؛ حيث شغل وزارة الشؤون الاستراتيجية، وعُيّن نائباً لرئيس الوزراء[72]. وفي انتخابات الكنيست الـ 18 التي جرت في 2009/2/10، حصل "إسرائيل بيتنا" على 15 مقعداً[73]، وشارك في حكومة بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu.

ويعدُّ ليبرمان قائد الحركة المركزية الفاعلة من أجل ترحيل فلسطينيي 48، خاصة في منطقة المثلث إلى الضفة الغربية. وقد ولد ليبرمان في مولدافيا وقدم إلى "إسرائيل" سنة 1978، وهو يقيم في مستوطنة نوكديم Nokdim بالضفة الغربية. وفي سنة 2004 كشف ليبرمان عن خطته لحل القضية الفلسطينية القائمة على فكرة ترحيل فلسطينيي 48 بتبادل الأرض. وفي كتابه "هذه حقيقتي" وضح ليبرمان ملامح خطته بتوسع.

ومن أبرز القوانين التي بادر إلى تشريعها قانون المواطنة الذي يلزم كل مواطن إسرائيلي بالوفاء المطلق للدولة ولقوانينها ورموزها، والخدمة العسكرية أو الوطنية فيها، وهذا ما اعتبر محاولة جديدة لتضييق الخناق على فلسطينيي 48 تمهيداً لترحيلهم البطيء. وفي حديث لصحيفة صانداي تلغراف Sunday Telegraph اللندنية في

2004/11/4، أوضح ليبرمان أنه يريد "إسرائيل" دولة يهودية قوية، لافتاً إلى أن تبادل الأرض والسكان يسهم في جعلها متجانسة ديموغرافياً. وأشار إلى أن "تبادل الأرض وما عليها لا ينطوي على مخاطر، وإذا أردنا الحفاظ على طابع الدولة فلا حل سوى الفصل. وقد سبق أن تنازلنا عن ثلاثة أضعاف مساحة أرض إسرائيل ضمن اتفاقية السلام مع مصر". وفي تصريح لصحيفة تل أبيب Tel Aviv في 2004/5/28، كشف ليبرمان جوانب أخرى من خطته حينما قال إن 90% من فلسطينيي 48 سيضطرون لإيجاد مكان لهم في الكيان الفلسطيني العتيد في الضفة وغزة، وأضاف "من أجل ذلك أنا مستعد للتنازل عن بيتي في مستوطنة نوكديم"[74].

ويرى ليبرمان أن خطته لترحيل فلسطينيين إلى أراضي السلطة يمكن أن تكون بمثابة "عملية جراحية لمرة واحدة تحقق لنا الشفاء الدائم بدلاً من تهدئة أوجاعنا بأقراص ضدّ الألم". وأضاف أن تبادل الأراضي والسكان الذي يقترحه "يضمن أكبر قدر من دولة متجانسة يهودية". كما أن الأقلية الفلسطينية داخل "إسرائيل" تشكل خطراً على مستقبلها كدولة يهودية وصهيونية، وهذا "ما لا يفهمه اليسار الإسرائيلي الذي لا يرى أن العرب لا يؤمنون بحدود سنة 1967".

وتابع إن العرب الذين سيبقون داخل "إسرائيل" بعد ترحيل فلسطينيي المثلث، أكثر من 300 ألف، سيضطرون من أجل الحصول على حقوقهم إلى أداء قسم الولاء لـ"إسرائيل" بكونها "دولة يهودية صهيونية" وإعلان الولاء للعلَم والنشيد القومي والخدمة في الجيش، "أما من يرفض فسيبقى بصفة قاطن دائم من دون أن يحق له الانتخاب أو الترشيح"[75].

رابعاً: طرد الفلسطينيين حسب أوساط أكاديمية ودينية إسرائيلية

1. أوساط أكاديمية:

انشغلت أوساط أكاديمية إسرائيلية في السنوات الأخيرة بالمسألة الديموغرافية وبفكرة التبادل السكاني، محذرة من نسبة التكاثر الطبيعي لفلسطينيي 48. ومن أبرز الباحثين الإسرائيليين الذين يحذرون من "القنبلة الديموغرافية" رئيس قسم الجغرافيا في جامعة حيفا البروفيسور أرنون سوفير Arnon Sofer الذي يقلقه رحم السيدة الفلسطينية ويقض مضجعه ليل نهار، كما يقول. وكان الجغرافي البروفيسور جدعون بيجر Gideon Berger المحاضر في الجامعة العبرية قد طرح فكرة التبادل السكاني، أي منطقة المثلث مقابل المستوطنين، في حال اتفق على تبادل الأرض بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية.

أصبح اسم أرنون سوفير لامعاً في سماء معالجة المسألة الديموغرافية في العقدين الأخيرين؛ إذ يقوم بنشر أبحاث مركزة وموجهة حول هذه المسألة ويطرحها على المحافل السياسية ويعرضها بصورة تظاهرية أمام كاميرات التلفزيون، مما يخلف جواً مشبعاً بالتوتر و"الفوبيا". وتركت عبارته الواردة في بحثه بعنوان "إسرائيل ديمغرافية 2001-2020" أثراً كبيراً وواسعاً؛ إذ كتب في نهاية بحثه ما يلي: "إن لم تقم إسرائيل بتنفيذ فصل بين اليهود والعرب في كل البلاد، وبسرعة، فمن الواضح أن أغلبية عربية ستؤدي إلى تقزيم الطبيعة اليهودية في البلاد". لذا فإن رؤية سوفير ومن ينحو نحوه، تميل إلى إن المجتمع الفلسطيني هو شاب سواء في "إسرائيل" أو في مناطق السلطة الفلسطينية، حيث إن درجة الإخصاب عالية، وبالتالي نسبة الإنجاب مرتفعة للغاية، حت بلغت في فترات معينة نسباً عالية جداً على المستوى العالمي. وبالمقابل يرى سوفير، وغيره أيضاً، أن المجتمع اليهودي مجتمع في طريقه نحو الشيخوخة، وبالتالي تراجع في الإخصاب والإنجاب. ومشكلة أخرى يعاني منها هذا المجتمع، وهي تراجع حركة

وموجات الهجرة اليهودية إلى "إسرائيل"، وكذلك مواصلة مظاهر عدم الاستقرار في المنطقة، وعدم حصول شكل من أشكال الاستقرار السياسي والأمني. كل هذا يقض مضاجع الإسرائيليين من ساسة ومواطنين[76].

وكانت فكرة الترحيل بالتبادل السكاني في بدايتها حكراً على مجموعة من خبراء الشؤون الاستراتيجية والعلاقات الدولية والمفكرين والحقوقيين الإسرائيليين، لكن الحلبة السياسية الجماهيرية أصبحت الحلبة المركزية في هذا المضمار. وبذلك أصبح نقل منطقة المثلث وأهلها من العرب مشروعاً علنياً في الخطاب العام داخل "إسرائيل"، وجزءاً من النقاش الجيو–سياسي والديموغرافي المتعلق بحدود الدولة اليهودية وبالميزان العددي بين سكانها اليهود والعرب، وبهذا لم يعد الترحيل يستخدم، كما هو الغالب سابقاً، عصاً غليظةً لردع فلسطينيي 48 عن التعاطف مع نضال أشقائهم وحسب[77].

كذلك حظيت الفكرة بتأييد عدد لافت من كتاب مقالات الرأي ومنهم دانيال بن سيمون Daniel Ben Simon، الذي كتب في صحيفة هآرتس في 2004/8/30 مقالاً قال فيه إن كلمة السر في الواقع الإسرائيلي هي الأغلبية اليهودية، منوهاً إلى أن الإسرائيليين سيعملون في السلم والحرب من أجل المحافظة على أغلبية يهودية، وأضاف "نحن قدمنا للبلاد بغية إقامة دولة يهودية ولن نسمح بالمساس بطابعها وفي الطريق إلى هذه الغاية السامية لا فرق بين علمانيين ومتدينين". كما يعتبر مردخاي نيسان Mordechai Nisan، الأستاذ المحاضر في الجامعة العبرية بالقدس، واحداً من أبرز الأكاديميين المنظرين للترحيل والناشطين من أجل إنجازه. وكان نيسان في كتابه "الدولة اليهودية والمشكلة العربية" قد ذكر بعض "الإيجابيات" الأساسية لتهجير العرب الفلسطينيين من وطنهم، منها:انتهاء الخطر الأمني الداخلي، وانتهاء خطر الاندماج والزواج المختلط على نقاء يهودية الدولة العبرية[78].

وكان قد انعقد في هذا السياق مؤتمر هرتسليا الأول The First Herzliya Conference في كانون الأول/ ديسمبر 2000، في مدينة هرتسليا شمال تل أبيب، تحت عنوان "ميزان المناعة والأمن القومي: اتجاهات لسياسة عامة"، وشارك فيه أكثر

من 300 شخصية يمثلون النخب الصهيونية في مختلف المجالات. وذكر الكاتب في صحيفة هآرتس مئير شيلغ في 2001/3/23، أن وثيقة المؤتمر أشارت إلى أن "الشعب الفلسطيني يضاعف عدده مرة كل عشرين سنة، حيث تبلغ نسبة زيادته السنوية 4.2% وهي من أعلى الزيادات في العالم. وإن نسبة الولادة في أوساط المسلمين والمسيحيين في إسرائيل هي 4.6 مولود للمرأة. وهذا يكاد يكون ضعف نسبة الولادة عند اليهود في إسرائيل وهو 2.6 مولود للمرأة". وينطوي هذا الوضع بحسب وثيقة هرتسليا على مغزى أمني خطير يتعلق بحيوية "إسرائيل" كدولة يهودية، كما ينطوي على مغزى اقتصادي، إذ للوسط العربي المتكاثر في "إسرائيل" ميزات وخصائص اجتماعية واقتصادية تحوّله إلى صخرة ثقيلة تعيق تطور الدولة ورفاهيتها، وذلك بسبب انخفاض نسبة المشاركين في قوة العمل في أوساط فلسطينيي الـ 1948 (النساء والأطفال لا يعملون). وفي المقابل يستهلك هؤلاء السكان الفلسطينيون خدمات عامة (تربية، وصحة، وتأمينات) بدرجة تفوق نسبتهم من مجموع السكان. في ضوء ذلك توصي الوثيقة بإلغاء مخصصات التأمين للعائلات الفلسطينية كثيرة الأولاد[79].

كما توصي بتوطين سكان يهود في مناطق الكثافة الفلسطينية، وخصوصاً في الجليل والنقب، لمنع نشوء تواصل جغرافي، لأغلبية عربية في هذه المناطق. كما وتدعو الوثيقة إلى تبادل في التجمعات السكانية بين "إسرائيل" والكيان الفلسطيني المنشود. بل إن الوثيقة تقترح ترحيل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن من دون ذكرها صراحة، وهي تربطها بظرف محدد. وفي هذا السياق جاء في الوثيقة: "ستكون هناك حاجة لإيجاد مخرج للمأزق في غير إسرائيل، ربما في شرق الأردن، لتوطين السكان الفلسطينيين في الضفة إذا لم يكبحوا من وتيرة تكاثرهم"[80].

2. أوساط دينية:

تنشغل أوساط الحاخامات بموضوع ترحيل الفلسطينيين بشكل أوسع وبوتيرة متزايدة منذ بدء الانتفاضة الثانية في 2000/9/28. وتعج صحف ومنشورات ومدونات



رجال الدين اليهود خاصة المتدينين الوطنيين بجدل مستفيض في المستوطنات وخارجها حول شرعية الترحيل.

نشرت صحيفة هآرتس في 2002/3/25 تقريراً بعنوان "التوراة آمنت بالترانسفير فهل هذه فكرة سارية المفعول؟"، جاء فيه أن تأخر بحث الترانسفير من قبل التيار المركزي داخل المعسكر الديني الوطني هو بمثابة مفاجأة لافتة، حيث صب هذا التيار جلّ اهتمامه في الماضي على مسألة الحفاظ على "أرض إسرائيل الكبرى" لا على "مسألة السكان العرب فيها". ونوهت الصحيفة إلى ظاهرة الاهتمام والقلق الواسعين لدى قطاع الشباب اليهودي حيال موضوع الترحيل حيث تعج مدونات الإنترنت بالنقاش حوله. ونشر أحد قادة حاخامات المستوطنين، وهو الحاخام أليعازر ملاميد Eliezer Melamed، في مطلع شباط/ فبراير 2002 مقالاً في مجلة "القليل من الضوء" أكد فيه واجب اليهود بطرد العرب من البلاد؛ لأنهم لا يقبلون بسيادتهم عليها. وفي المجلة نفسها دعا الحاخام يوآب شوريك Yoab Shorik، من مستوطنة عوفرة، إلى ضرورة العودة لنابلس والخليل، وطرد كل العناصر المعادية منهما حتى لو زاد عددهم عن نصف السكان مبرراً ذلك بـ"العقاب" دون علاقة بالمسألة الديموغرافية.

ورأى الحاخام شلومو أفنير Shlomo Aviner، رئيس المدرسة الدينية عطيرت كوهنيم Ateret Kohanim وحاخام مستوطنة بيت أيل، أن الحل للمشكلة "الأمنية" يكون بطرد العرب إلى واحدة من الدول العربية في حال لم يرضخوا للقانون الإسرائيلي، وذلك كما جاء في مقال نشرته مجلة مباط حوفشي Mabat Hofshi في كانون الثاني/ يناير 2002. ومن أبرز الحاخامات المتطرفين في هذا الشأن حاخام مدينة صفد شموئيل إلياهو Shmuel Eliyahu، الذي قال، في رد له على من يقول إن الترحيل مناقض للأخلاق والتعاليم اليهودية، "يحظر على الأغيار السكن في هذه البلاد حتى لو سلموا بهيمنتنا وسيادتنا عليها، أنا لا أعرف ماذا يعني ترانسفير لكنني أعلم أنه ليس هناك أرحم من الله مثلما أعلم أن التوراة لا تتغير، ومن يزعم أن هذه

الفكرة غير مدعومة من الشرع فهو ليس بقارئ... وليجلبوا حاخاماً واحداً في هذه الدنيا يقول خلاف ذلك".

هذا على المدى القريب، أما على المدى البعيد فيرى الحاخام إلياهو، في مدونة "كيباه" الخاصة بالفتاوى الدينية، أن "مستقبل عمون وموأب وأدوم هو الزوال في عصرنا، وهذا يعني طرد العرب من البلاد ومن شرقي الأردن، إما بالطرد أو بطريقة أخرى وفي جيلنا". وفي الاتجاه نفسه يؤكد الحاخام موشيه فايغلين Moshe Feiglin، زعيم حركة "قيادة يهودية"، والناشط في حزب الليكود، أنه لا مكان للعرب في الجزء الغربي من "أرض إسرائيل" ويضيف قائلاً "إن بقاء العرب في البلاد لأمد بعيد يعني الإجهاز على الهوية اليهودية للدولة، والترحيل مطلب عادل، والتاريخ سيضع بين أيدينا على ما يبدو فرصة لتطبيقه". وتجاوز الحاخام زلمان ملاميد Zalman Melamed سابقيه بقوله "يخطئ من يدعو إلى ترحيل الفلسطينيين لشرق الأردن، إذ ينبغي نقلهم لمكان آخر كالسعودية والكويت واليمن، لأن الأردن والعراق جزء لا يتجزأ من مملكة إسرائيل الموعودة القائمة من النيل للفرات كما جاء في سفر التكوين 18".

أما الحاخام إسحاق غينتسبورغ Yitzhak Ginsburg فيؤمن، وفقاً للمصدر المذكور، بحتمية توسع "أرض إسرائيل" نحو العالم برمته بواسطة الحرب وإخضاع شعوبه لواحد من خيارين؛ إما قبول فرائض "بني نوح" وإما القتل. ورغم كل هذا الانشغال الظاهر بفكرة الترحيل فإن أغلبية الحاخامات ما تزال تفضل بحث هذه المسألة في الخفاء، كما يؤكده الباحث يوسف حرموني Yosef Harmoni في مقال نشرته صحيفة معاريف في كانون الثاني/ يناير 2005 بعنوان "الاستيطان على ضفتي الفرات"[81].

خامساً: طرد الفلسطينيين في إطار الحلول المطروحة لتسوية القضية الفلسطينية

1. وثيقة جنيف وتصفية قضية اللاجئين:

رأى الكثير من المراقبين بأن الجزء الخاص باللاجئين وحق العودة كان أخطر ما جاء في وثيقة جنيف (2003/12/1)، التي وقعها عن الجانب الفلسطيني ياسر عبد ربه، وعن الجانب الإسرائيلي يوسي بيلين Yossi Beilin مهندس اتفاق أوسلو[82]. ويُرجع المراقبون ذلك إلى أن الوثيقة تؤسس لتصفيه قضية اللاجئين، وتوطينهم في أماكن إقامتهم الحالية من باب عدم إمكانية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم من الناحية العملية كما يطرح الموقعون عليها. وقد لا يخفى أن مسألة "يهودية الدولة" وما يمكن أن تمثله عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم من إلغاء ليهوديتها قد شكلت خلفية هذه الوثيقة، وقد أوردت الوثيقة عدداً من البنود فيما يتعلق بموضوع اللاجئين، ونعرض فيما يلي أبرزها[83]:

اللاجئون:

1. أهمية مشكلة اللاجئين:

- يعترف الطرفان أنه في سياق الدولتين المستقلتين، فلسطين وإسرائيل، اللتين تعيشان الواحدة إلى جانب الأخرى بسلام، فإن حلاً متفقاً عليه لمشكلة اللاجئين ضروري لتحقيق سلام عادل، شامل ودائم.

2. قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 194، وقرار مجلس الأمن 242 ومبادرة السلام العربية:

- يعترف الطرفان بأن قرار الجمعية العمومية 194، وقرار مجلس الأمن 242 ومبادرة السلام العربية المتعلقة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، هي الأساس



لحل موضوع اللاجئين، ويتفقان على أن هذه الحقوق تستنفد بقوة المادة 7 من هذا الاتفاق.

3. التعويضات :

1. اللاجئون يستحقون تعويضاً على مكانتهم كلاجئين وعلى فقدانهم للأملاك. وهذا الأمر لا يمس بالحقوق المتعلقة بمكان السكن الدائم للاجئ.
2. الطرفان يعترفان بحقوق الدول التي استضافت اللاجئين الفلسطينيين بالتعويض.

4. اختيار مكان سكن دائم:

- حل جانب مكان السكن الدائم يتضمن اختياراً واعياً من جانب اللاجئ يتمّ وفقاً للخيارات والأنظمة المقررة في هذا الاتفاق. خيارات مكان السكن الدائم التي يمكن من خلالها أن يختار اللاجئ ستكون على النحو التالي:

1. دولة فلسطين وفقاً للبند "أ" أدناه.
2. مناطق في إسرائيل تنقل إلى فلسطين في اتفاق تبادل الأراضي، بعد أن تعلن فيها سيادة فلسطينية، وفقاً لبند "أ" أدناه.
3. دول طرف ثالث، وفقاً للبند "ب" أدناه.
4. دولة إسرائيل، وفقاً للبند "ج" أدناه.
5. الدول المضيفة الحالية، وفقاً للبند "د" أدناه.

أ. خيارا 1 و2 سيكونان حقاً لكل اللاجئين الفلسطينيين ويخضعان لقوانين دولة فلسطين.

ب. خيار 3 يخضع للتفكر السيادي لدول الطرف الثالث، ويكون وفقاً لأعداد كل دولة طرف ثالث تنقلها إلى اللجنة الدولية. هذه الأعداد تشكل إجمالي اللاجئين الفلسطينيين الذين ستستوعبهم دولة الطرف الثالث.

ج. خيار 4 سيكون خاضعاً للتفكر السيادي لإسرائيل ويتناسب والعدد الذي ستنقله إسرائيل إلى اللجنة الدولية. وهذا العدد سيشكل إجمالي كل اللاجئين



الفلسطينيين الذين ستستوعبهم إسرائيل. وكأساس، إسرائيل تأخذ بالحسبان متوسط الأعداد التي ستنقلها دول الطرف الثالث إلى اللجنة الدولية.

د. خيار 5 سيكون بقوة التفكر السيادي للدول المضيفة الآن. حيثما يطبق هذا الخيار، الأمر سيكون في إطار برامج التنمية وإعادة البناء السريع والشامل لمجتمعات اللاجئين.

أولوية في كل ما ذكر تعطى للسكان اللاجئين في لبنان.

5. اختيار حر وواع:

المسيرة التي في إطارها يصرح اللاجئون الفلسطينيون عن مكان السكن الدائم لهم ستقوم على أساس قرار حر وواع. الطرفان أنفسهما ملتزمان بل وسيشجعان أطرافاً ثالثة، للسماح للاجئين بالاختيار الحر لتفضيلهم، وصد كل محاولة للتدخل أو الضغط المنظم على عملية الاختيار. وهذا الأمر لن يمس بالاعتراف بفلسطين كتحقق لتقرير مصير للفلسطينيين.

6.نهاية مكانة اللاجئ:

مكانة الفلسطيني كلاجئ تأتي إلى نهايتها مع تحقق مكان السكان الدائم، كما سيتقرر من قبل اللجنة الدولة [الدولية].

7.نهاية المطالب:

هذا الاتفاق هو حل كامل ودائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. لا يجب طرح مطالب أخرى غير تلك المتعلقة بتطبيق هذا الاتفاق. (انتهى الاقتباس).

لعل ما أثارته وثيقة جنيف، في شأن حق العودة، يعتبر ميدان التنازع الرئيسي بين معارضي الوثيقة ومؤيديها. فالمعارضون يرون أن الوثيقة تنازلت عن كلمة "العودة"



وحولتها إلى "مكان سكن دائم"، وبالتالي شطبت هذا المفهوم. كما برأت الوثيقة "إسرائيل" من أية مسؤولية أخلاقية أو سياسية في جريمة طرد الشعب الفلسطيني واحتلال أرضه، وبالتالي جعلت الأولى غير مسؤولة عن ما جرى لهذا الشعب. كما أن الوثيقة ألغت المفهوم القانوني والسياسي للقرار الدولي رقم 194، الذي نصّ على عودة اللاجئين إلى أراضيهم وأملاكهم وتعويضهم عن ما جرى لهم، إضافة إلى أن ما طرحته الوثيقة بشأن العودة إلى مناطق السلطة الفلسطينية، هو تحوير وتزوير في مفهوم حق العودة والذي يعني العودة إلى الأرض والأملاك الأصلية. أما الخيار الثاني الذي طرحته الوثيقة، فهو العودة إلى مدن سكنية تبنى في الأراضي التي ستلحق بأراضي السلطة الفلسطينية شرق قطاع غزة أو الجزء الجنوبي من الضفة الغربية مقابل أراضي الكتل الاستيطانية التي ستضمها "إسرائيل"، وستخصص هذه المدن لإقامة اللاجئين الذي سيبقون لاجئين أيضاً. وأما الخيار الثالث فهو الهجرة إلى مختلف دول العالم، بمعنى أن يظل هؤلاء المهجّرون لاجئين، وكذلك بالنسبة إلى خيار التوطين. وفيما يتعلق باختيار "إسرائيل" كمكان سكن دائم لهم، فهو محدد بالكم والنوع[84].

2. فكرة تبادل الأراضي والسكان في إطار التسوية السياسية:

ولدت فكرة تبادل الأراضي في أثناء مؤتمر كامب ديفيد الثاني The Second Camp David Conference في تموز/ يوليو 2000، حيث اقترح الرئيس الأمريكي في حينه بيل كلنتون Bill Clinton أن يتم إبقاء التجمعات الاستيطانية اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية مقابل ضم جزء من أراضي منطقة "حلوسه" من فلسطين المحتلة سنة 1948، والخالية من السكان، لقطاع غزة. لكن هذا الاقتراح تم رفضه من قبل الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات. وعشية التوجه إلى مؤتمر أنابوليس Annapolis Conference الذي عُقد في 2007/11/27، زادت وتيرة الحديث عن فكرة تبادل الأراضي؛ إذ أصبحت عنصراً أساسياً من كل المقترحات التي تقدم بها المسؤولون الإسرائيليون، لكن أحداً في "إسرائيل" لم يعد يقترح أن يتم تسليم الفلسطينيين منطقة "حلوسه"، ولا يعرضون إلا بعض المناطق التي يقطنها الفلسطينيون في "إسرائيل"

لمقايضتها بالتجمعات الاستيطانية. كما تنسجم فكرة تبادل الأراضي انسجاماً تاماً مع مطالبة "إسرائيل" للسلطة الفلسطينية بضرورة الاعتراف بها كدولة يهودية[85].

وقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت Ehud Olmert في 2008/9/15 أنه ما يزال من الممكن التوصل إلى اتفاق سلام جزئي مع الفلسطينيين، وقال إن المعادلة لاتفاق سلام تقوم على إعادة نحو 100% من أراضي الضفة الغربية للفلسطينيين أو أراض بمثل هذا الحجم، مؤكداً رفضه حق عودة اللاجئين إلى ديارهم، وقال: "ثمة طرق مختلفة للتوصل إلى هذه المعادلة [السلام]، سواء عبر ضم أو تبادل أراض. أعتقد أن التوصل إلى اتفاق أمر ممكن، لذلك فإنني أدفع في اتجاه الاتفاق الآن على إطار عام للتسوية". وتابع أنه بتقديره يمكن التوصل إلى تفاهمات أساسية على ثلاث من القضايا التي تعتبر مفتاحاً لتحقيق اختراق تاريخي: الحدود والأمن واللاجئين. وقال إن قضية اللاجئين "لن تكون في أي حال من الأحوال حق عودة... إسرائيل لن تقبل أبداً القرار الدولي المتعلق باللاجئين (رقم 194)، لكننا مستعدون لنكون جزءاً من آلية دولية تعالج حل هذه القضية في حدود الدولة الفلسطينية التي ستكون وطناً قومياً للفلسطينيين، وليس في حدود الوطن القومي للشعب اليهودي". ورداً على مشروع "تبادل أراض وسكان" والذي يقضي بترحيل مئات الآلاف من فلسطينيي الـ 48 إلى الدولة الفلسطينية في مقابل ضم الكتل الاستيطانية في الضفة إلى حدود "إسرائيل"، قال أولمرت إنه لا يؤيد إخراج مليون عربي من حدود "إسرائيل"[86].

وكانت صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth قد كشفت في 2007/4/28 عن خطة جديدة قيد الدرس لعوتنيئيل شنلر Otniel Schneller، الذي ينتمي إلى حزب كاديما Kadima، تتضمن رسم مسار جديد للخط الأخضر من أجل "إحداث تغيير ديموغرافي حادّ". وبحسب الصحيفة، فإن هناك تشابهاً كبيراً بين خطة شنلر وبين خطة أفيجدور ليبرمان، الذي يطالب فيها بفصل المثلث عن "إسرائيل" وضمّه إلى السلطة الفلسطينية. ويؤكد شنلر نفسه هذا؛ فيشير إلى أن الفرق بين الخطتين هو أن خطته تمتد على 30 سنة، في حين يطلب ليبرمان تنفيذها فوراً.

وبحسب شنلر فإن العرب الذين ستشملهم الخطة لن يكون في وسعهم نقل أماكن سكناهم إلى مناطق أخرى في البلاد، كما لن يكون في وسعهم إقامة مصالح وأعمال اقتصادية في "إسرائيل"، وبإمكانهم العمل في المدن الإسرائيلية، ولكن شريطة الحصول على تصاريح خاصة. ويعرض شنلر استكمال الخطة المذكورة خلال 20-30 عاماً، يتمّ خلالها، في حال التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية وضمّ الكتل الاستيطانية إلى "إسرائيل"، تحويل سكان المثلث إلى مواطنين في حالة "خاصة"، يكونون بموجبها مواطنين في "إسرائيل"، وفي الوقت نفسه جزءاً من الدولة الفلسطينية[87].

وفي سياق متصل تعد خطة النقب 2015، التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية في 2005/11/20[88]، من أبرز الخطط التي أثيرت في السنوات الأخيرة، والتي سينبني عليها ترحيل سكان عرب من "إسرائيل"، وهي التي قدمت على أنها "الخطة القومية الاستراتيجية لتطوير النقب"، وهدفها المركزي زيادة عدد السكان اليهود في النقب إلى 900 ألف خلال عشر سنوات، ما بين سنتي 2006 و2015، وتخصيص 3.9 مليار دولار لتنفيذ ذلك. وترى هذه الخطة في وجود البلدات العربية غير المعترف بها مشكلة تعوق التنفيذ[89]، وهو ما يعني عملياً إخلاء وهدم البلدات العربية غير المعترف بها وهذا ما يجري تنفيذه حالياً في النقب.

وفي المقابل حددت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني Tzipi Livni، في مقابلة مع صحيفة معاريف، مفاصل سياستها في إطار المنافسة على رئاسة حزب كاديما، ولاحقاً على رئاسة وزراء "إسرائيل" باحتياجات الأمن، وطالبت بالإبقاء على أقصى ما يمكن من الإسرائيليين في الكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية، واحتفاظ "إسرائيل" بالسيطرة على الأماكن المقدسة. كما أنها رفضت مبدأ حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، ولا حتى لعدد رمزي منهم[90]. وكشفت ليفني، في 2008/12/11، للمرة الأولى عن رغبتها بطرد فلسطينيي 48 من أرضهم، في إطار مشروع ترانسفير شامل، مشيرة إلى أن عليهم الرحيل عن "إسرائيل" لبناء "دولة يهودية". وقالت ليفني،

خلال لقائها مع طلاب ثانوية "حاداش" في تل أبيب، إن "على العرب في إسرائيل أن ينتقلوا إلى مناطق الدولة الفلسطينية بعد قيامها"، موضحة أنه "كي نبني دولة يهودية وديموقراطية، علينا أن نبني دولتين قوميتين مع تنازلات معينة وخطوط حمر واضحة، وعندما ننجز ذلك أستطيع أن أتوجه للفلسطينيين مواطني إسرائيل، من نسميهم اليوم عرب إسرائيل، وأقول لهم إن الحل القومي لقضيتهم موجود في مكان آخر"[91].

وتجدر الإشارة إلى أن ليبرمان كان قد بادر إلى اقتراح تعديل قانون المواطنة الذي أقره الكنيست في 2003/7/31؛ وهو يعتبر أشد التعديلات التي طرأت على هذا القانون تمييزاً وعنصرية. وينصّ التعديل صراحة على عدم منح المواطنة عن طريق لمّ شمل عائلات فلسطينيي 48، وبالتالي لا يحقّ للفلسطيني من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يتزوج من فلسطينية تحمل الجنسية الإسرائيلية، أن يحصل على الجنسية الإسرائيلية، وكذلك الأمر بالنسبة للفلسطينية من الضفة والقطاع التي تتزوج فلسطينياً يحمل الجنسية الإسرائيلية، وهو لا ينطبق طبعاً على اليهودي أو اليهودية في حال اختياره شريكة أو شريكاً لحياته من أي مكان أو قومية أو جنسية في العالم، وهو قانون يؤدي بالضرورة إلى انهيار أسر فلسطينية بأكملها[92]. وتعليقاً على هذا التعديل قال المحامي جلعاد كريف Gilad Kariv إنه "لم يواجه كتاب القوانين الإسرائيلي خطراً ملموساً في أن يلوث بعار العنصرية"، كما حصل مع هذا القانون[93]. كما أنه قامت منظمتان دوليتان لحقوق الإنسان هما: منظمة العفو الدولية Amnesty International، وهيومن رايتس ووتش Human Rights Watch بإرسال رسالة مشتركة في 2003/7/27 إلى رئيس لجنة الداخلية في الكنيست، عبرتا فيها عن انتقادهما للقانون التمييزي الذي يخالف القانون الدولي، وطلبتا شطب هذا القانون، لكن طلبهما جوبِهَ بالرفض.

وعندما تولى أفيجدور ليبرمان وزارة الخارجية في الحكومة التي شكلها بنيامين نتنياهو، كرر مطالبته بتنفيذ "النموذج القبرصي"، أي "تبادل سكاني" يتمّ بموجبه ترحيل مئات آلاف الفلسطينيين من مناطق 1948 إلى الأراضي الفلسطينية التي

احتلتها "إسرائيل" سنة 1967 مقابل ضمّ نحو نصف مليون مستوطن يهودي في الأراضي ذاتها مع مستوطناتهم إلى "إسرائيل". ورأى أنه "عندما يتحقق نموذج قبرص عندنا، ويقوم كيانان منفصلان، واحد لليهود وثانٍ للفلسطينيين، يمكن الحديث عن حل سياسي، وكل شيء قبل ذلك سيفشل"[94].

كما اشترط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة قبل الخوض في أي مفاوضات حول حل الدولتين، وأوضح مكتب نتنياهو إلى أن اشتراطه هذا إنما يهدف إلى شطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين[95]. وقال نتنياهو خلال كلمة له في الكنيست، بمناسبة ذكرى ميلاد هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية: "إن من لا يحترم الصلة الوثيقة بين شعب إسرائيل وأرضه، لا يعترف بالحقوق الشرعية للشعب اليهودي"، على حدّ تعبيره. وأضاف يقول: "إن الاعتراف بالطابع اليهودي لدولة إسرائيل هو خطوة ضرورية لإرساء السلام مع جيراننا الفلسطينيين"[96].

وأعلن نتنياهو عن خطة "ذات مسارات ثلاثة" لتحقيق السلام مع الفلسطينيين. وتتضمن استراتيجية نتنياهو الجديدة جوانب سياسية وأمنية واقتصادية. وقال إنه من شأنها تحسين ظروف معيشة الفلسطينيين وتعزيز أمن "إسرائيل" في الوقت نفسه. إلا أن نتنياهو طرح شرطين أساسيين لتطبيق سياسته الجديدة؛ الأول هو ضمان أمن "إسرائيل"، والثاني هو ضرورة اعتراف الفلسطينيين بـ"إسرائيل" كدولة للشعب اليهودي[97].

ويرى المستشار السياسي لنتنياهو عوزي أراد Uzi Arad، الذي عينه رئيساً لمجلس الأمن القومي، أن اعتراف الفلسطينيين بيهودية "إسرائيل" يعني في الواقع تسليمهم وقبولهم بالإجراءات التي تقدم عليها "إسرائيل" لضمان طابعها اليهودي، وضمن ذلك التفوق الديموغرافي لليهود في أرض فلسطين، والمتمثلة في:

أ. رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين بشكل مطلق، على اعتبار أن عودتهم تعني تهديد التفوق الديموغرافي لليهود في "أرض إسرائيل".

ب. التخلص من فلسطينيي 48 بوصفهم "فائض سكاني" يهدد التفوق الديموغرافي لليهود، وذلك عبر إضفاء شرعية على الكثير من مشاريع الطرد، مثل فكرة تبادل السكان التي ينادي بها ليبرمان.

ج. الاحتفاظ بالمناطق التي تتواجد فيها "مقدسات دينية" مزعومة لليهود، لا سيما في الخليل ونابلس وبيت لحم.

د. ضمان تفوق "إسرائيل" بوصفها دولة يهودية؛ مما يعني أن يسلم العرب بالتفوق الاستراتيجي الإسرائيلي في المجال العسكري، دون أن يكون من حقهم خرق التوازن القائم[98].

الخاتمة

تعود أصول فكرة الترانسفير أو طرد الفلسطينيين من وطنهم في الفكر الصهيوني إلى مرحلة النشأة والتأسيس. بدءاً من ثيودور هرتزل وإسرائيل زانجويل مروراً بحاييم وايزمن وماكس نوردو وجابوتينسكي ونحمان سيركين وغيرهم. لم تبقَ مسألة طرد الفلسطينيين قصراً على عالم الأفكار في الصهيونية، وإنما وجدت طريقها إلى الواقع من خلال ممارسات الدولة العبرية منذ نشأتها في سنة 1984. تبنى بن جوريون، أول رئيس وزراء لـ"إسرائيل" خطةً لطرد الفلسطينيين إبان حرب الـ 48 عُرفت بخطة دالت Plan Dalet أو الخطة الرابعة. وبعد قيام الدولة العبرية طرد الجيش الإسرائيلي عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى مصر والأردن وسوريا. كما عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى سنّ عدد من القوانين أبرزها قانون الجنسية والعودة، وقوانين مصادرة الأراضي حتى تشجع الفلسطينيين على الهجرة وتمنعهم من العودة. وسعت "إسرائيل" إلى تنفيذ عدد من خطط الطرد الجماعي إلى الأرجنتين وليبيا؛ غير أن هذه الخطط لم يُكتب لها النجاح بسبب تمسك الفلسطينيين بأرضهم.

وبعد حرب حزيران/ يونيو 1967 بقي حوالي مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي. ومن هنا كان على الدولة الإسرائيلية، بعد هذه الحرب، التعامل مع منطقة آهلة كلياً بغير اليهود، ومع "مشكلة ديموغرافية" رئيسية مُدرَكة. ومن هنا طرحت العديد من الخطط لطرد الفلسطينيين بعد الحرب، وقدمت الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية حلولاً لما أسمته "التهديد الديموغرافي الفلسطيني"، أبرزها؛ طرد الفلسطينيين إلى الأردن. كما طُرحت في إطار أكاديمي العديد من الأفكار حول المسألة أبرزها أطاريح البروفيسور أرنون سوفير.

وفي إطار مفاوضات التسوية مع الفلسطينيين طُرِحت أفكار حول تبادل الأراضي والسكان جوهرها ترحيل الفلسطينيين في "إسرائيل" من أراضيهم إلى الضفة الغربية وغزة. ومن أبرز هذه الأفكار خطة وزير الخارجية الإسرائيلي المتطرف أفيجدور



ليبرمان حول إلحاق سكان منطقة المثلث في الجليل بالسلطة الفلسطينية مقابل أن تضم "إسرائيل" الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية إلى أراضيها.

تبقى مسألة طرد الفلسطينيين وما يرتبط بها من أفكار، من قبيل "التهديد الديموغرافي" ويهودية الدولة العبرية، موضوعاً له انعكاساته على النقاش السياسي الدائر في الساحة الداخلية الإسرائيلية، وعلى رؤية "إسرائيل" لآفاق التسوية السياسية للقضية الفلسطينية من جهة أخرى، وربما تتسع الدائرة ليكون لهذا الموضوع انعكاساته على علاقات "إسرائيل" الإقليمية والدولية.

الهوامش

[1] نور الدين مصالحة، **طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيّين 1882-1948** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992)، ص 11.

[2] رسالة هرتزل إلى السلطان عبد الحميد، موقع الجزيرة.نت، 2004/10/3، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/21A6B8AE-D075-42DD-A10B-BF12F102A22B.htm

[3] بيان نويهض الحوت، **فلسطين: القضية – الشعب – الحضارة**، الطبعة الأولى (بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1991)، ص 295.

[4] David McDowall, *Palestine and Israel* (London, New York: I.B. Tauris & Co Ltd), p. 186, see: http://books.google.com/books?id=pIezNAykWNQC&pg=PA185&lpg=PA185&dq=zangwill+israel,palestine&source=bl&ots=teGhlxzV0q&sig=S_hiORIz6tRKmRIb1DCrVlIBUbg&hl=en&ei=wGweSpb8CuK4jAf66IWKDQ&sa=X&oi=book_result&ct=result&resnum=1#PPP1,M1

[5] جوني منصور، جذور فكرة الترحيل، الجزيرة.نت، 2007/5/2، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/54D1B368-7289-4AD4-8D47-B8F2EB97546F.htm

[6] محمود محارب، "الصهيونية: الترانسفير والأبارتهايد،" موقع عرب48، 2005/12/5-2006/1/20، انظر: http://www.arabs48.com/

[7] المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2006/1/20، انظر:
http://www.madarcenter.org/databank/TopicView.asp?CatID=2&SubID=12&TopicID=901

[8] مدار، 2006/1/1، انظر:
http://www.madarcenter.org/databank/TopicView.asp?CatID=2&SubID=12&TopicID=364

[9] جوني منصور، جذور فكرة الترحيل.

[10] Vladimir Jabotinsky, The Iron Wall: We and the Arabs, First published in Russian, under the title O Zheleznoi Stene in Rassvyet, 4/11/1923, Published in English in Jewish Herald (South Africa), 26/11/1937, Marxists site, see:
http://www.marxists.de/middleast/ironwall/ironwall.htm

[11] مدار، 2006/1/1، انظر:
http://www.madarcenter.org/databank/TopicView.asp?CatID=2&SubID=12&TopicID=364

[12] نور الدين مصالحة، "التصور الصهيوني للترحيل: نظرة تاريخية عامة،" مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد 7، صيف 1991، ص 28-29.

[13] **المرجع نفسه**، ص 32.

[14] محمود محارب، مرجع سابق.

[15] جوني منصور، جذور فكرة الترحيل.
[16] الخريطة منشورة في موقع فلسطين في الذاكرة، انظر:
http://palestineremembered.com/Articles/ArabicMaps/Story2527.html
[17] نور الدين مصالحة، **طرد الفلسطينيين**، ص 139-140.
[18] جوني منصور، جذور فكرة الترحيل.
[19] الخريطة منشورة في موقع فلسطين في الذاكرة، انظر:
http://palestineremembered.com/Articles/ArabicMaps/Story2508.html
[20] إيليا زريق، "أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل،" **دليل إسرائيل العام**، الطبعة الثانية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أيلول/ سبتمبر 1996)، ص 320.
[21] **المرجع نفسه**، ص 321.
[22] لمراجعة نصّ قانون العودة، راجع: الوقائع الإسرائيلية، كتاب القوانين، قانون العودة، 1950، عدد 51، ص 196؛ ولمراجعة نصّ قانون المواطنة، راجع: الوقائع الإسرائيلية، كتاب القوانين، قانون المواطنة، 1952، عدد 59، ص 190.
[23] للإطلاع التفصيلي، راجع: رمضان بابادجي وآخرون، **حقّ العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص 6-57.
[24] سلمان أبو ستة، **سجل النكبة** 1948 (لندن: مركز العودة الفلسطيني، 1998)، ص 7.
[25] بنيامين نويبرغر، **النظام السياسي في دولة إسرائيل** (تل أبيب: الجامعة المفتوحة، 1990)، ص 39. (باللغة العبرية).
[26] هليل كوهين، **الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام** 1948، ترجمة نسرين مغربي (القدس: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، 2002)؛ ومايكل دمبر، **سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين (1948-1988)**، الطبعة الثانية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992).
[27] المثلث الصغير هي كنية لقرى ثلاث في منطقة سفوح الكرمل إلى الجنوب من حيفا، وهي: إجزم وجبع وعين غزال.
[28] نور الدين مصالحه، **أرض أكثر وعرب أقل: سياسة "الترانسفير" الإسرائيلية في التطبيق 1949-1996**، الطبعة الثانية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002)، ص 24-32.
[29] جوني منصور، جذور فكرة الترحيل.
[30] محمود محارب، مرجع سابق.
[31] محمد عبد العاطي، أهم النتائج الميدانية لحرب 67، الجزيرة.نت، 2007/6/4، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C6707291-0E7A-469A-8002-B8002ECDF75C.htm#4
[32] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 2007: المؤشرات الأساسية حسب نوع التجمع السكاني** (رام الله – فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الثاني/ يناير 2009)، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/census2007/ind_loca_09.pdf



[33] نور الدين مصالحة، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون: سياسة التوسع 1967-2000** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001)، ص 32-33.
[34] محمود محارب، مرجع سابق.
[35] نور الدين مصالحة، **أرض أكثر وعرب أقل**، ص113-114.
[36] **المرجع نفسه**، ص 115.
[37] محمود محارب، مرجع سابق.
[38] نور الدين مصالحة، **أرض أكثر وعرب أقل**، ص 97-100.
[39] **المرجع نفسه**، ص 104-111.
[40] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسليم)، انظر:
http://www.btselem.org/Arabic/Settlements/Statistics.asp
[41] بتسليم، انظر:
http://www.btselem.org/Arabic/Settlements/Gaza_Settlements_before_evacuation.xls
[42] نور الدين مصالحة، **أرض أكثر وعرب أقل**، ص 191.
[43] نور الدين مصالحة، "التصور الصهيوني للترحيل،" ص 39.
[44] خليل التفكجي، "الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة... واقع وإشكاليات،" الجزيرة.نت، 2004/10/3، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/623CE9C2-90C9-4265-9206-E80A71D957D5.htm
[45] محمود محارب، مرجع سابق.
[46] أحمد الحفناوي، المشروعات الإسرائيلية: مشروع ألون، موقع القدس أون لاين، انظر:
http://www.alqudsonline.com/show_article.asp?topic_id=1080&mcat=21&scat=0&sscat=0
[47] بلال الحسن، هيمنة الفكر اليميني على الساحة الإسرائيلية، جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2004/8/15.
[48] محمود محارب، مرجع سابق.
[49] أسمهان شريح، قضية اللاجئين الفلسطينيين والسياسات الإسرائيلية، موقع اللجنة النسائية لدعم حق العودة الفلسطيني، 2008/10/28، انظر:
http://www.womencsprr.org/ar/studies/study14.html
[50] محمود محارب، مرجع سابق.
[51] أسمهان شريح، قضية اللاجئين الفلسطينيين والسياسات الإسرائيلية.
[52] ليلى فرسخ، من جنوب أفريقيا إلى فلسطين، موقع لوموند ديبلوماتيك من أجل فلسطين، عدد تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، انظر:
http://www.mondiploar.com/article1733.html
[53] نور الدين مصالحة، **أرض أكثر وعرب أقل**، ص 199.
[54] نور الدين مصالحة، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون**، ص 94.
[55] **المرجع نفسه**، ص 187-189.

[56] وديع عواودة، "الإسرائيليون دعاة الترحيل،" الجزيرة.نت، 2007/9/18، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/82CA7598-33D6-436C-8EC9-8147A3D66843.htm#10

[57] نور الدين مصالحة، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون**، ص 212-222.

[58] Israel Ministry Of Foreign Affairs site, see: http://www.mfa.gov.il/MFA/Foreign%20Relations/Israels%20Foreign%20Relations%20since%201947/1979-1980/105%20Security%20Council%20Resolution%20476%20-1980-%20on%20Jeru

[59] نور الدين مصالحة، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون**، ص 212-222.

[60] **المرجع نفسه**، ص 222-225.

[61] **المرجع نفسه**، ص 225-226.

[62] **المرجع نفسه**، ص 227.

[63] وديع عواودة، "الإسرائيليون دعاة الترحيل."

[64] محمد علي طه، في ضوء قرار تعليم تراث الترانسفير لطلاب المدارس، موقع المشهد الإسرائيلي، 2005/12/28، انظر:
http://www.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=2848

[65] عكيفا الدار، **هآرتس**، 2001/1/23.

[66] وديع عواودة، "الإسرائيليون دعاة الترحيل."

[67] طارق إبراهيم، "القاتل واحد والمسؤولون كُثر،" تقرير حول: الأجواء العنصرية التي سبقت مذبحة شفاعمرو ومسؤولية المستشار القضائي للحكومة، المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، أيلول/ سبتمبر 2005، انظر:
http://www.arabhra.org/hra/Pages/PopupTemplatePage.aspx?PopupTemplate=107

[68] وديع عواودة، "الإسرائيليون دعاة الترحيل."

[69] مركز الأسرى للدراسات، انظر:
http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=264

[70] وديع عواودة، "الأحزاب الإسرائيلية والترحيل،" الجزيرة.نت، 2007/6/26، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/86BA4776-F65E-40D4-90A6-04496110B7A3.htm#4

[71] وديع عواودة، "الإسرائيليون دعاة الترحيل."

[72] المرجع نفسه.

[73] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بالعربية (تواصل)، انظر:
http://www.altawasul.com/MFAAR/this+is+israel/history/important+events/elections+2009.htm

[74] وديع عواودة، "الإسرائيليون دعاة الترحيل."

[75] *Sunday Telegraph* newspaper, London, 5/11/2006, see:
http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/1533343/Jews-and-Arabs-can-never-live-together-says-Israels-vice-PM.html



[76] جوني منصور، **إسرائيل الأخرى: رؤية من الداخل** (بيروت – الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2009)، ص 62-63.
[77] وديع عواودة، "الإسرائيليون دعاة الترحيل."
[78] نور الدين مصالحة، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون**، ص 174.
[79] "الديموغرافيا الفلسطينية في حسابات الأمن القومي الإسرائيلي،" مجلة **الدفاع الوطني** التابعة للجيش اللبناني، 2009/7/1، انظر: http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=2748
[80] **المرجع نفسه.**
[81] وديع عواودة، "الإسرائيليون دعاة الترحيل."
[82] زياد الشولي، "وثيقة جنيف وآثارها على مجمل الصراع الفلسطيني العربي – الإسرائيلي،" موقع دنيا الوطن، 2007/10/22، انظر: http://pulpit.alwatanvoice.com/content-107977.html
[83] موقع إسلام أون لاين، 2003/11/4، انظر:
http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2003/11/article01.SHTML؛ وانظر أيضاً:
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=13475
[84] هاني حبيب، "جنيف – القاهرة – هرتسليا: الحركة السياسية.. محطات متعارضةّ!،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 57، شتاء 2004، ص 35.
[85] صالح النعامي، تبادل الأراضي: شرعنة طرد الفلسطينيين جماعياً!، شبكة النبأ المعلوماتية، 2007/11/5، انظر:
http://www.annabaa.org/nbanews/67/313.htm
[86] جريدة **الحياة**، لندن، 2008/9/16.
[87] جريدة **يديعوت أحرونوت**، 2007/4/28.
[88] Prime Minister Office, The Weekly Cabinet Meeting, 20/11/2005, see:
http://www.pmo.gov.il/PMOEng/Archive/Cabinet/2005/11/govmes201105.htm
[89] للاطلاع على خطة النقب 2015، انظر:
http://www.negev.gov.il/Negev
[90] نضال وتد، القدس "الموحدة" عاصمة إسرائيل وحق العودة للدولة الفلسطينية فقط، موقع إيلاف الالكتروني، 2008/9/13، انظر:
http://www.elaph.com/Web/Politics/2008/9/365315.htm
[91] جريدة **السفير**، بيروت، 2008/12/12.
[92] لمراجعة حيثيات التعديل القانوني وأبعاده، راجع: نمر سلطاني، **إسرائيل والأقلية العربية 2003**، ترجمة جلال حسن (حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2004)، ص 12-19.
[93] جريدة **معاريف**، 2003/7/31.
[94] *Haaretz* newspaper, 6/5/2009, see:
http://www.haaretz.com/hasen/spages/1083471.html
[95] جريدة **الأيام**، رام الله، 2009/4/19.



[96] جريدة **فلسطين**، غزة، 2009/5/5.

[97] موقع بي بي سي الإخباري، 2009/5/5، انظر:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_8033000/8033055.stm

[98] صالح النعامي، عباس... إذ يغري نتنياهو بالتطرف!!!، موقع باحث للدراسات، 2009/5/13، انظر:

http://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=1797&cid=4

Information Report (10)
The Transfer (The Expulsion of the Palestinians) in the Israeli Trought & Practices

تقرير معلومات (10)

هذا التقرير

يسلط هذا التقرير الضوء على مسألة طرد الفلسطينيين، منذ عهد مؤسس الحركة الصهيونية، ثيودور هرتزل، ثم يعرض عملية طرد الفلسطينيين إبان قيام "إسرائيل" سنة 1948، وبعد حرب حزيران/ يونيو 1967. ويوضح رؤية أهم الأحزاب الإسرائيلية "للتهديد الديموغرافي الفلسطيني" أو طرد الفلسطينيين بوصفه حلاً لهذا التهديد، كما يتناول طرح الأوساط الأكاديمية والدينية في "إسرائيل" لهذه المسألة. ثم يتعرض التقرير لوثيقة جنيف، ورؤيتها لقضية اللاجئين الفلسطينيين، كما يتحدث عن مفاوضات التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، مبرزاً أهم المواقف والمخططات الإسرائيلية الداعية والداعمة لفكرة تبادل الأراضي والسكان، للتخلص من فلسطينيي 48.

وهذا التقرير هو الإصدار العاشر من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة بإعدادها. وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كل إصدار على إحدى القضايا المهمة التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه التقارير، التي تصدر بشكل دوري، القراء بمعلومات محدّثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب. 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: +961 1 803 644 | تلفاكس: +961 1 803 643
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت